جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في تخصص قانون الأعمال

الطبيعة القانونية لمؤسسة بريد الجزائر

من إعداد الطالبين:
- **أوكوش سارة صوفيا**
- **بن داود حسين عبد العزيز**

تحت إشراف الأستاذ:
- **د. بوقرين عبد الحليم**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	بن صالح الحاج عيسى	رئيساً
الأستاذ	بوقرين عبد الحليم	مشرفاً ومقرراً
الأستاذ	طويسات عائشة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2024/2023

الاهـــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد: الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدات الكريمات حفظهما الله وأدامهم نورا لدربنا

لكل من العائلتين الكريمتين أوكوش و بن داود التي ساندتنا ولا تزال من إخوة وأخوات و أولادهم ولا ننسى الأبناء ، و إلى زملاء المشوار الذين قاسمانا اللحظات رعاهم الله ووفقهم، إلى دفعة 2024.

و إلى كل من كان لهم أثر على حياتنا، وإلى كل من أحبونا.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد: أتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ الدكتور المشرف أ.د بوقرين عبد الحليم الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، وإلى أعضاء اللجنة المناقشة المحترمين جزاهم الله كل خير ،

إلى كافة الزملاء الكرام وإلى كافة الأساتذة جميع المواد و إلى كافة الطاقم الإداري وإلى كل من شجعنا ولو بكلمة طيبة.

ملخص

الملخـــص:

قطاع البريد محتكر من طرف الدولة، حيث تم استناد قطاع البريد الى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى مؤسسة بريد الجزائر بموجب القانون 2000-03 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والذي تم بموجبه فتح سوقي البريد ، واستحداث نظام قانون خاص بهذه المؤسسة، وتبعا لهذه الإجراءات التنظيمية حققت مؤسسة بريد الجزائر تطورات هامة متعلقة بالزيادة الملحوظة في مؤشرات الأداء لخدمات البريد.

Summary:

The postal sector is monopolized by the state, as the postal sector was based on a public institution of an industrial and commercial nature called the Algeria Postal Corporation, in accordance with Law 2000-03 of August 5, 2000, specifying the general rules related to mail and telecommunications, according to which the two postal markets were opened, and the postal sector was created. A special law system for this institution, and in accordance with these regulatory procedures, the Algeria Postal Corporation has achieved important developments related to the noticeable increase in performance indicators for postal services.

قائمة المختصرات

ج ر	الجريدة الرسمية
ط	طبعة
ص	صفحة
ح ج ب	حسابا بريديا جاريا
CCM	مركز مراقبة الحوالات بالجزائر العاصمة
DAB	موزع آلي للأوراق النقدية
TPE	ونهائيات الدفع الإلكتروني
ب ع	بدون عدد

مقدمـــــة

مقدمـــــــة

يشهد العالم تطورا وتقدما نحو عالم افتراضي تحكمه شبكات اتصال قوية وبرمجيات وحواسيب متطورة، وهذا في مختلف الميادين والمجالات بما فيها المعاملات المالية، مما جعل الباحثين والمهتمين يبحثون عن بعث جديد للمعاملات المالية التقليدية، وتحول في المفاهيم والآليات التي تحكمها وهذا عن طريق استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسيير عمليات الصيرفة التي تتحرك بطريقة متزامنة مع كل التطورات الفكرية والاقتصادية في العالم بغرض التحسين المستمر في الخدمات المقدمة من طرفها .ولقد واكبت معظم الدول الأجنبية والعربية هذا التطور التكنولوجي وقامت بتطبيق تقنياته الحديثة في مختلف المجالات من حكومة، تجارة، إدارة، صيرفة وغيرها.

ومؤسسة بريد الجزائر كغيرها من المؤسسات المالية الجزائرية تسعى هي الأخرى لتطبق أسس المعاملات المالية الإلكترونية بتوفير بنية تحتية تؤهلها لتقديم خدمات الكترونية ذات جودة ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى مع تطورات التكنولوجيا الحديثة تخدم العميل والمؤسسة، كون الخدمات المالية البريدية إحدى الخدمات العمومية الأكثر ارتيادا من طرف المواطنين وعليه فإن توسيعها وتحديثها يشكلان أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك أولت الدولة اهتماما متزايدا بهذه المؤسسات محاولةً منها تحسين الخدمات المقدمة للزبائن فأصبحت الصيرفة الإلكترونية في بريد الجزائر جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي في الجزائر.

ونجد من بين الإصلاحات في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مؤسسة اتصالات الجزائر ، ومؤسسة بريد الجزائر أنشئت هتين المؤسستين تجسيدا لفكرة الفصل بين قطاع المواصلات السلكية وللاسلكية و قطاع البريد ، حيث تضمن قانون رقم 03 – 2000 المؤرخ في 5 اوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية" إلى تحويل على التوالي نشاطات استغلال قطاع البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى متعامل للمواصلات السلكية واللاسلكية ينشا وفقا للتشريع المعمول به".

❖ **اشكاليات الدراسة**

– **الاشكالية الرئيسية**

- ماهي الطبيعة القانوني لمؤسسة بريد الجزائر ؟

- **الاشكاليات الفرعية**

- ماهي طبيعة الخدمات والنشاطات المتنوعة التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر إلى زبائنها؟
- طبيعة التنظيمية في مديرية الاتصال بمؤسسة بريد الجزائر؟
- ماهي المهام الموكلة لها وما مدى استقلاليتها عن الدولة ؟

❖ **أهمية الدراسة**

يكتسي دراسة موضوع النظام القانوني لمؤسسة بريد الجزائر أهمية بالغة، لارتباطه بقطاع البريد الذي يحتل مكانة هامة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي باعتباره احد اهم المرافق التي تقدم خدمات همة للمجتمع في الجزائر.

كما تظهر أهمية الدراسة في الخصوصية التي تتميز بها مؤسسة البريد الجزائر مقارنة بغيرها من المؤسسات ، اذ تعد خدمة المقدمة من قبل هذه المؤسسة ذات ميزة ازدواجية فهناك خدمات بريدية وخدمات مالية .

تساهم في زيادة كفاءة وانتاجية بريد الجزائر ،عن طريق تحسين عمليات المعاملات المصرفية وتقليل التدخل البشري اليدوي.

❖ **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الطبيعة القانونية لهذه المؤسسة ، و طبيعة الخدمات و النشاطات المتنوعة التي تقدمها الى زبائنها ومهام الموكلة اليها.

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بمؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع التجاري و الصناعي ، و دراسة النصوص القانونية المتعلقة بها التي ميزها المشرع في السوق الوطنية.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تحسين خدمات مؤسسة بريد الجزائر لخدامتها في ظل وجود مظاهر الصيرفة الحديثة .

❖ **منهج الدراسة**

من أجل دراسة المشكلة وتحليل أبعادها ، أسبابها ، نتائجها ، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لسرد مختلف المفاهيم والحقائق التي تدور حول الموضوع ، وكذلك النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

❖ **أسباب الدراسة**

تعود اسباب اختيار الموضوع الطبيعة القانونية لبريد الجزائر هي اسباب ذاتية واخرى موضوعية .

الاسباب الذاتية التي دفعتنا الى اختيار الموضوع ترجع الى الشغف و التطلع لمعرفة الطبيعة القانونية لمؤسسة البريد الجزائر كوننا من زبائنها ، في ظل قلة الدراسات في هذا الموضوع.

اما عن الاسباب الموضوعية فترجع الى ارتباطه بالمؤسسة عمومية تقدم الخدمات العمومية الاكثر ارتيادا من طرف المواطنين ، كما تعتبر المسير لقطاع استراتيجي يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني ، و دورا اجتماعيا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للمواطنين في ظل العصرنة التي شهدها القطاع في سنوات الاخيرة .

❖ **صعوبات البحث**

كالكثير من الدراسات التي لا تخلو من النقائص و ذلك ناجم عن الصعوبات التي واجهناها في صعوبة الحصول على المراجع في ظل انعدام الكلي للكتب المتخصصة في الموضوع ، وقلة الابحاث و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع مما استغرق منا الوقت و الجهد للبحث ، كما صعوبة الحصول على الوثائق خاصة بالمؤسسة وذلك لوجود السرية في العمل ، مما ادى الى حدوث نقص في دراسة الموضوع .

❖ **الدراسات السابقة**

- عبد نور رحيم ، بعنوان النظام القانوني لمؤسسة البريد الجزئر، مذكرة ماجستير في القانون ، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 01 ، 2016/2015، تناول فيها الباحث جزئها الاول الطبيعة القانونية لمؤسسة البريد الجزائر ،وطبيعة الخدمات التي تقدمها و الخصائص التي تميزها ،وفي جزئها الثاني تناول العلاقة التي تجمع مؤسسة البريد و مستخدميها و العلاقة الناشئة مع السلطات و الهيئات المستقلة التي تضبط و تراقب مجال نشاطها داخل السوق الوطني ، وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة انها تناولت الموضوع في ظل القانون الجديد 18-04 المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية .

- عائشة نشادي ، بعنوان اعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، فرع ادارة والمالية ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق ،2005/2004،وكانت في ظل القانون 2000-03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية ، الذي الغيت العديد من الاحكام المخالفة للقانون الجديد 18-04 .

❖ **حدود الدراسة**

- **الحدود النظرية**

موضوع الطبيعة القانونية لبريد الجزائر له جوانب عديدة للدراسة ومن خلال دراستنا هذه لإضافة إلى تطرقنا إلى المفهوم العام لبريد الجزائر، ومعرفة الطبيعة القانونية في هذا الموضوع، والمراحل التي تمر بها.

- **الحدود المكانية**

تتمثل في تطرقنا إلى دراسة الطبيعة القانونية لبريد الجزائر.

- **الحدود الزمنية**

تم التركيز على الطبيعة القانونية لبريد الجزائر ومساهمتها في تسهيل تحويل الاموال حيث أجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من فيفري إلى جوان 2024.

❖ **تقسيم الدراسة**

قسمنا دراستنا هذه إلى فصلين: الأول يتعلق بطبيعة هيكلة تنظيم بريد الجزائر حيث أنه ينقسم إلى مبحثين يتمثل في: المبحث الأول الأسس التنظيمية لبريد الجزائر تتفرع عنه ثلاث مطالب تتمثل في: الأول التعريف بمؤسسة بريد الجزائر وظروف استحداثها والثاني تنظيم مؤسسة بريد الجزائر والمطلب الثالث حول البنية الهيكلية لبريد الجزائر والمبحث الثاني مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع الصناعي والتجاري ويتفرع عنه ثلاث مطالب وهي : الأول قانون مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية والثاني خضوع مؤسسة بريد الجزائر للقانون الخاص و المطلب الثالث تمتع مؤسسة بريد الجزائر بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

أما الفصل الثاني يتعلق بطبيعة نشاط بريد الجزائر ، وينقسم كذلك إلى مبحثين: المبحث الأول مهام و أنشطة البريد الجزائر ويتفرع إلى ثلاث مطالب: الأول منتج مؤسسة بريد الجزائر والثاني نظام التسعير و التوزيع بريد الجزائر و المطلب الثالث الاتصالات التسويقية لبريد الجزائر والمبحث الثاني أدوات الصرف الالكترونية لبريد الجزائر ، ويتفرع عنه ثلاث مطالب: الأول وسائل الدفع الالكترونية لبريد الجزائر والثاني وسائط الدفع الالكترونية لبريد الجزائر والمطلب الثالث عوائق الخدمات المالية الإلكترونية في بريد الجزائر.

الفصل الأول

طبيعة هيكلة تنظيم بريد الجزائر

المبحث الاول : الأسس التنظيمية لبريد الجزائر

المبحث الثاني : مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع الصناعي والتجاري

تمهيد

إن الدور الذي يلعبه البريد في تطوير البلدان والشعوب وازدهارها الاقتصادي ورقيها الاجتماعي، هو دور يقرب بين المسافات ويسهل الخدمات للمجتمع ويضمن للوطن علاقات دائمة سواء داخلية أو خارجية، وهذا ما جعل الدول توجه اهتماماتها الأولى إلى هذا القطاع والاعتناء به حتى يضطلع بالرسالة المنوطة به على غرار الجزائر التي شهدت بعد الاستقلال احتكار كلي لهذا القطاع نجم عنه فشل لمعظم الخدمات المقدمة، مما جعلها تراجع اطارها التنظيمي لهذا القطاع من خلال إنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمح ببناء دولة عصرية وبتقديم خدمات متطورة للمجتمع تسمى ببريد الجزائر ، وقصد دراسة الاطار التنظيمي لهذه المؤسسة التي تمثل عهد جديد من التسيير لقطاع البريد في إطار قواعد السوق وتجسيد مبادئ المنافسة.

المبحث الاول : الأسس التنظيمية لبريد الجزائر

يعد قطاع البريد والخدمات المالية البريدية من أكثر الخدمات استعمالا وبالتالي فان تطويرها يعتبر بمثابة أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتشكل مثالا للخدمة العمومية الجوارية، وقد شعرت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال بأهمية هذا القطاع وعملت على مراجعة سياستها من خلال إعداد إطار تنظيمي من شانه تدعيم نشاطات الاقتصادية لهذا القطاع، رفع مردودية قطاع البريد، وتطوير الخدمات البريدية لتحفيز الادخار الوطني وتوسيع دائرة الخدمات المالية، وكان ذلك باستحداث مؤسسة بريد الجزائر التي تعمل على مواكبة التطورات العلمية والتقنية الحديثة، وإدخال أحدث التقنيات في جميع المرافق الإدارية والتقنية وسائر أجهزة البريد عبر الوطن.

المطلب الأول : التعريف بمؤسسة بريد الجزائر وظروف استحداثها

لفترة زمنية طويلة عرف قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية اهتمام متزايد من طرف الدولة، وصل إلى درجة احتكاره وقد وجدت سياسة الاحتكار هذه مشروعيتها من محاولة الدولة تحقيق العدل في جميع قطاعاتها ، الا ان هذه الوضعية عرفت تطورا من خلال الفصل بين قطاعي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، حيث تم استحداث مؤسسة بريد الجزائر مكلفة بقطاع ، وفي هذا الإطار نتعرض في هذا المطلب الى انتقال تسيير قطاع البريد إلى مؤسسة بريد الجزائر .

الفرع الأول: انتقال تسيير قطاع البريد إلى مؤسسة بريد الجزائر.

يعتبر قطاع البريد بكونه من أهم المرافق العامة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، الذي تم فتحه على المنافسة وذلك بتحويل الدولة أو تفويضها للخدمة العمومية فيه لصالح مؤسسات وطنية عمومية وخاصة، وقد شهد استغلال مرفق البريد مرحلتين أساسيتان، هما مرحلة ما قبل القانون 2000-03 والمرحلة التي أعقبت صدوره.

1. مرحلة ما قبل صدور قانون رقم 2000-03 بتاريخ 1962/12/31

أحكام القانون إن الحقبة الاستعمارية التي طالت في الجزائر والفراغ التشريعي الذي عرف بعد الاستقلال، اقتضى ضرورة استمرار العمل بالقوانين الفرنسية تحت غطاء جزائري، حيث كان تنظيم البريد بعد الاستقلال وفقا للقوانين الفرنسية تماشيا مع الذي نص في مادته الأولى على استمرار سريان التشريع الفرنسي مستثنيا منه ما يتعارض والسيادة الوطنية، واستمر نشاطه بصفة عادية حتى سنة

1975 ، أين تم إصدار الأمر رقم 89-75[1] المؤرخ في 03 سبتمبر 1975 والمتضمن قانون وزارة البريد والمواصلات، والذي يعتبر أول قانون بريدي عرفته الجزائر المستقلة وجعل من قطاع البريد والمواصلات مؤسسة واحدة، ولقد جاء هذا الأمر في شكل قواعد تشريعية وتنظيمية تحدد كيفية سير إدارة البريد باعتبارها إدارة عمومية، تؤكد الاحتكار التام من قبل الدولة ممثلة في الوزارة المكلفة بالبريد والمواصلات لجميع أنشطة البريد والمواصلات سواء تعلق الأمر بالإنشاء أو الإدارة والمراقبة وحتى أداء الخدمات البريدية والمواصلات البسيطة كانت تتم عن طريق الإدارات التابعة لوزارة البريد والمواصلات [2].

حيث نص الأمر رقم 75-89 في على أنه 'يعهد بخدمة الطرود البريدية إلى وزارة البريد والمواصلات'[3] ، كما نصت المادة 38 من نفس القانون على أنه لا يمكن تمديد المواصلات ولا استعمالها إلا لوزير البريد والمواصلات ونصت المادة 52 على أنه تجرى العمليات الخاصة بإنشاء وصيانة خطوط المواصلات التابعة للدولة والمخصصة لتبادل المراسلات ضمن الشروط المدرجة بعده"[4].

ولقد حدد الأمر رقم 75-89 مهام واختصاصات إدارة البريد المحتكرة من طرف الوزارة المكلفة بالبريد والمواصلات كما يلي :

- مهام بريدية: متمثلة في نقل المراسلات الرسمية والشخصية [5].
- مهام المواصلات إرسال المراسلات التلغرافية، الربط بين الأشخاص من أجل تبادل المكالمات الهاتفية، وصيانة [6].
- عمليات مصرفية إصدار وأداء الحوالات، مسك الحسابات البريدية الجارية، نقل القيم.

---

[1] امر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975،يتضمن قانون البريد و المواصلات ، ج ر عدد 29 المؤرخ في 09 افريل 1976 (ملغى) .

[2] خديجة سرير الحرتسي ، دور سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية كألية لتكريس الدولة الضابطة في الجزائر ، اطروحة دكتورة في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر،2018 ، ص 16.

[3] المادة 01 من الامر رقم 75-89 سالف الذكر .

[4] المادة 52 من الامر رقم 75-89 سالف الذكر .

[5] المادة 105 من الامر رقم 75-89 سالف الذكر .

[6] المادة 420 من الامر رقم 75-89 سالف الذكر .

- عمليات الفائدة بعض إدارات المالية: تحصيل الرسوم والضرائب الفائدة قباضات الضرائب تحصيل الرسوم الجمركية، بيع طوابع المخالصة، المساهمة في تسيير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.[1]
- وقد شهد قانون البريد والمواصلات 75- 89 عدة تعديلات في جزئه التنظيمي بصدور المرسوم رقم 71-83 المحدد الصلاحيات وزير البريد والمواصلات، والمؤرخ في 08 جانفي 1983 والمرسوم رقم 83-65 المؤرخ في 01 جانفي 1983 والذي يحدد كيفية تنظيم إدارة البريد والمواصلات [2].
- وما يمكن قوله أن المرحلة التي سبقت صدور القانون رقم 2000-03 لا أثر لتقنية تفويض المرفق العام للبريد والمواصلات، حيث كان الاستغلال استغلالا مباشرا عن طريق الادارة المباشرة لوزارة البريد و المواصلات [3].

2. مرحلة ما بعد القانون رقم 2000-03

دفعت المؤثرات الداخلية والدولية بمختلف أشكالها بالمسؤولين الجزائريين، التفكير في إعادة النظر في المحيط التشريعي المنظم لقطاع البريد، بإتباعهم سياسة جديدة تتلاءم مع الوضعية المتقدمة التي تعرفها بعض دول العالم، خاصة بعد فشل سياسة احتكار الدولة لمعظم الخدمات، ومن بينها تلك المرتبطة بمجال البريد بسبب صعوبة التمويل العمومي الخدمات مرفق البريد والموصلات والنقل الاداري، حيث كرس التراجع الكلي للدولة عن التسيير المباشر لأنشطة البريد والمواصلات عن تقديم الخدمات في هذا القطاع لصالح متعاملين من القطاع العام عن طريق نظام التخصيص [4].

وقد ترجمت نية تحول الجزائر من سياسة موجهة تعتمد على تأطير وتنظيم موحد القاطعين مختلفين، من حيث الهدف والمجال البريد والموصلات إلى الفصل بينهما ليصبح كل قطاع مستقل

---

[1] المادة 376 من الامر رقم 75-89 سالف الذكر .

[2] خواني ليلى ، اشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2000 ، ص 15.

[3] نشادي عائشة ، اعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات السلكية ولا سلكية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع ادارة مالية ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2005 ، ص 20 .

[4] عراسة ملاك، النظام القانوني لتسيير المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص –دراسة مقارنة ، اطروحة دكتورة في القانون العام ، تخصص ادارة ومالية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة لونيس علي ، البليدة ، 2021، ص 180.

عن الآخر[1] ، وكان ذلك بإصدار القانون 2000-03 المحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية [2]، متضمنا عدة إصلاحات هيكلية جذرية تضمن تحقيق الأهداف والمساعي المراد الوصول إليها. حيث تضمن تحقيق تغير مؤسساتي يعتمد أساسا على التمييز والتفرقة بين مهام الاستغلال ومهام الضبط من أجل مراقبة سوق البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبالتالي التفرقة بين مهام أو صلاحيات الوزارة المتمثلة في تشكيل وإعداد السياسة القطاعية لهذا القطاع و وضع التنظيمات ومراقبة تنفيذها.

وقد صدر القانون رقم 2000-03 لتحقيق الأهداف التالية[3]:

- تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفافية دون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة .
- تحديد الشروط العامة للاستغلال في قطاع البريد والمواصلات من طرف المتعاملين .
- تحديد إطار وكيفيات ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد والمواصلات .
- خلق ظروف تطوير النشاطات المنفصلة للبريد والمواصلات .
- تحديد الإطار المؤسساتي لسلطة ضبط حرة ومستقلة .

كما يتضح من خلال القانون 2000-03 أن المشرع الجزائري لم يتخلى كليا عن اسلوب التسيير المباشر لقطاع البريد بل اعتمد على اسلوب تخصيص، حيث خصص خدمة البريد وحولها لصالح مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، حيث نصت المادة 12 منه على أنه تحول على التوالي نشاطات استغلال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري للبريد وإلى متعامل للمواصلات السلكية واللاسلكية ينشأ وفقا للتشريع المعمول به [4].

من خلال المادة احداث القطعية مع التسيير و الاستغلال المباشر لقطاع البريد و المواصلات و الانتقال الى نوع اخر من التسيير و هو التسيير عن طريق المؤسسة العمومية ، كما رخص هذا

---

[1] عبد النور رحيم ، النظام القانوني لمؤسسة بريد الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01 ،2015-2016 ، ص 16.

[2] القانون 03-2000،المؤرخ في 5 اغسطس 2000، المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و لا سلكية ، ج ر عدد 48،الصادرة في 08 اغسطس 2000.

[3] خواتي ليلى ، مرجع سابق ، ص 20 .

[4] المادة 12 من قانون 03-2000 سالفة الذكر .

القانون لمتعامل البريد بانشاء خدمة التوفير و القيام بتوسيع تشكيلة الاداءات المالية لزبائنه على اساس تجاري، وهذا معناه ان خدمات البريد و المواصلات أصبحت خدمات تجارية و هذا تحول واضح و صريح من المشرع بهدف اخضاع هذه الخدمات لقواعد القانون التجاري، كون المتعامل مؤسسة البريد الجزائر الذي اوكت له مهمة أداؤها عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري [1].

المرسوم التنفيذي 02-43 [2]على انه " تنشأ تحت تسمية "بيد الجزائر " مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري ، تدعى في صلب النص المؤسسة.

الفرع الثاني : تعريف بريد الجزائر

هو مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية IAL والاستقلال المالي وتخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وتوضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالبريد ويكون مقرها في مدينة الجزائر، وتخضع في علاقاتها مع الدولة لقواعد القانون العام، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتتولى مهمة الخدمة العمومية وفقا لترتيبات دفتر الشروط العامة الذي يصادق عليه بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالبريد والوزير المكلف بالمالية[3].

أنشئت مؤسسة بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 02-43 الصادر بتاريخ 14 جانفي 2002[4] امتدادا لبرنامج عصرنة قطاع البريد وفقا للقانون رقم 03-2000 بتاريخ05 أوت 2000 [5] الذي نصت المادة 12 منه "على تحويل على التوالي نشاطات استغلال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري للبريد"

---

[1] عبد الغني بولكر، تفويض المرفق العام في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2009-2010، ص 131.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 43-02 المؤرخ في 14 يناير 2002،يتضن انشاء بريد الجزائر ، ج ر عدد 04 ، الصادرة ب 16 يناير 2002.

[3] المواد 01-02-03-04، المرسوم التنفيذي رقم 02-43 المتضمن انشاء بريد الجزائر ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04 ، المؤرخة في 02 ذو قعدة عام 1422 الموافق ل 16 جانفي سنة 2002، ص 19.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 43-02 المؤرخ في 14 يناير 2002،المتضمن انشاء بريد الجزائر، ج ر عدد 04 صادرة ب 16يناير 2002 .

[5] المادة 12 من قانون 2000-03 المحددة لقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية ولاسلكية.

وقد نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 02-43 على أنه " تنشأ تحت تسمية بريد الجزائر " مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تدعى في صلب النص المؤسسة . تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها ولأحكام هذا المرسوم .

وقد خص المشرع الجزائري مؤسسة بريد الجزائر من خلال هذا المرسوم التنفيذي 02-43 بخصوصيات وميزات مختلفة عن غيرها من المؤسسات والتي مرت بنفس التجربة، وهذا راجع أساسا للخدمة المقدمة من طرفها، إذ تعد الخدمة المقدمة من قبل هذه المؤسسة ذات ميزه ازدواجية فهناك خدمات بريدية وخدمات مالية[1]، حيث نصت المادة 27 من القانون 04-18 [2] المتعلق للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية على أنه تمنح الدولة للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري "بريد الجزائر "مهمة تطوير واستغلال وتوفير خدمات البريد التي تدخل في نظام التخصيص. ويكلف بتوفير الخدمة الشاملة للبريد، ويرخص لبريد الجزائر بإنشاء خدمة التوفير وتوسيع تشكيلة الأداءات المالية المقدمة لزبائنه على أساس تجاري طبقا لأحكام القانون المتعلق بالنقد والقرض.

حيث يعتبر بريد الجزائر من بين المؤسسات التي تنشط في قطاع اقتصادي بعد مرفق حساس للدولة، وتلعب دور كان من صلاحيات الدولة سابقا، كما على عاتقها مسؤولية السهر على مسايرة الخدمة ومواكبة للتطور التكنولوجي الحاصل [3].

المطلب الثاني : تنظيم مؤسسة بريد الجزائر

إن مؤسسة بريد الجزائر تمارس السلطة التنظيمية شأنها في ذلك شأن جميع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، فهي تمارس عملها التنظيمي عن طريق تنظيم قطاع البريد[4]، وأحسن مثال يمكن ذكره هو إرسالها للقواعد العامة الاستعمال الإمكانيات وتوظيف الاحتياطات، كذلك وضع

[1] عبد النور رحيم ، النظام القانوني لمؤسسة بريد الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01 ، 2015-2016، ص6.

[2] القانون 18-04 المؤرخ في 13 مايو 2018، المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد و اتصالات الالكترونية ، ج ر عدد 27، المؤرخ في 13 مايو 2018.

[3] عبد النور رحيم ، مرجع سابق ، ص 13 .

[4] الاستعمال الأمثل للوسائل :ان المرافق العمومية مزودة بوسائل هامة لكن من الضروري، استعمالها بصفة مثلى ، وهو مما يظهر عند ابرام عقود التزود بالمنتجات و التجهيزات و عقود العمل حيث يجب على المرافق العامة ان تستعمل كفاءات الاعوان من امكانيات الدراسة ، اقتراحات و التفاوض للحصول على افضل الاسعار و احسن النوعيات للتجهيزات و الخدمات المقدمة من الموردين .

استراتيجية المصالح البريدية والمصالح المالية ومخططات أعمالها كما تقوم بإعداد التنظيم العام للمؤسسة وكيفية عملها.

وهنا تكون أعمالها ذات طبيعة تنظيمية لأنها تأتي عامة ومجردة ولا تخص فرد بحد ذاته.

- وضع تعريفات أداءات الخدمة العامة مع احترام الحد الأقصى المقرر.
- وضع التعريفات الواجب تطبيقها على الخدمات و الأداءات غير خاضعة لنظام التخصيص .
- الاتفاقيات الجماعية الخاصة بمستخدمي المؤسسة .
- رفع أو تخفيض رأسمال المؤسسة أو رصيدها.
- وكذلك المشاركة في السلطة التنظيمية العامة عن طريق.

الاقتراحات التي تقدمها المؤسسة الوزير المكلف بالبريد حول تعريفات تخليص كل أداء خاضع النظام التخصيص وباعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري فإنها تقوم بإبرام مجموعة من العقود تتمثل، اساسا في سلطة ابرام الاتفاقية بين المؤسسة و سلطة الضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية من اجل التكفل بالخدمة العامة.

- وضع شروط العامة للإبرام العقود ، بالإضافة الى سلطة اعداد النظام الداخلي للمؤسسة ، وكذلك اعداد القانون الاساسي للمستخدمين و سلم الاجور.

حيث يتمحور نشاط المؤسسة حول المهن البريدية الكلاسيكية، وهذا على ثلاث أصعدة كالآتي:

- **على الصعيد المركزي** : تنقسم المهن إلى ثلاثة أقسام:
  - الشبكة ومهن البريد؛
  - النقدية والخدمات المالية البريدية؛
  - البريد والطرود.

مديريات الدعم المركزية:

- الإعلام الآلي وأمن الشبكات؛
- الممتلكات والوسائل العامة؛
- مديرية المالية والمحاسبة؛
- الموارد البشرية؛
- الإستراتيجية، التنظيم ومراقبة التسيير؛
- الهياكل البريدية والمباني؛

- المفتشية المركزية؛
- التدقيق والرقابة الداخلية؛
- مديرية الاتصال؛
- المعيارية والنوعية؛
- الطوابع البريدية والطوابعية.

- **على الصعيد الجهوي:**

- مديرية المفتشيات الجهوية (13) ؛
- مديرية المراكز المالية الجهوية (08) ؛
- المراكز الجهوية للمحاسبة (08).

- **على الصعيد الولائي:**

- على المستوى المحلي، توضع مكاتب البريد جغرافيا تحت وصاية" مديرية وحدة بريدية "ولائية؛
- ولاية الجزائر هي الوحيدة بموجب مكانتها كعاصمة للبلاد، تحوز على ثلاث مديريات موزعة على ثلاثة مناطق:

أ. شرق ، وسط، وغرب؛

ب. مديريات الوحدات البريدية الولائية(60).

المطلب الثالث : البنية الهيكلية لبريد الجزائر

يحتوي بريد الجزائر على هيكل تنظيمي يسمح له بالانتشار والتواجد في كل النقاط عبر القطر الجزائري وبهذا فقد بنت المؤسسة هيكلها على ثلاث مستويات:

- المديرية العامة والهياكل المركزية وتسهر على الإشراف العام وتسيير المؤسسة على المستوى المركزي؛
- المديريات الإقليمية والتي تسهر على تسيير المؤسسة على مستوى جهوي ، والتي كانت موجودة سابقا وتم حلها؛
- الوحدات الولائية وتضطلع بمهام الاستقلال على المستوى الولائي؛
- مديرية البريد السريع التي تعتبر فرع مستقل من فروع بريد الجزائر يسيرها رئيس عام وهي متخصصة في نقل الرسائل والطرود على المستوى المحلي وخاصة الدولي[1].

[1] مقابلة مع نائب المدير لمديرية وحدة البريد لولاية الاغواط.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر على مستوي المركزية

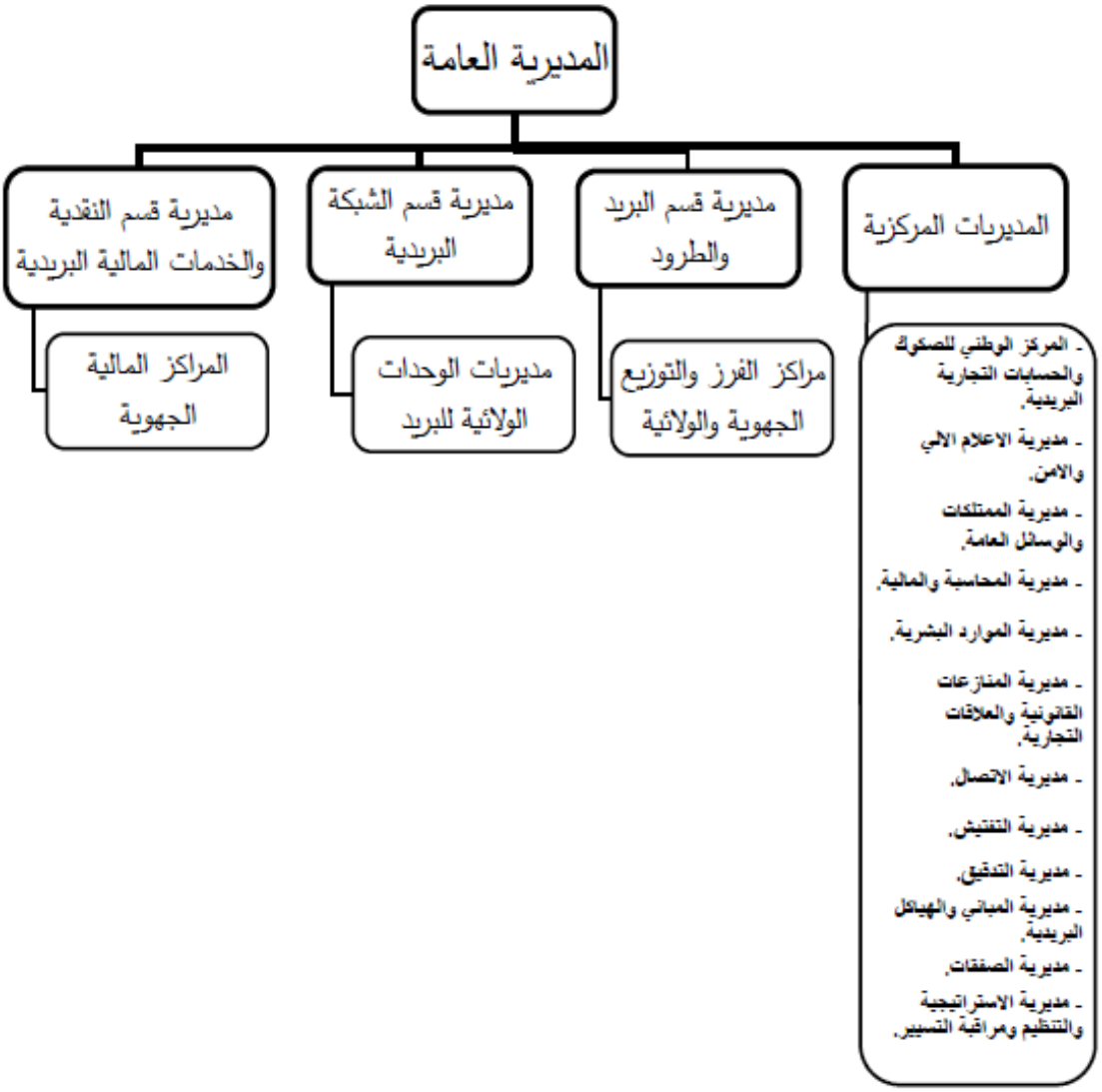

المصدر : من إعداد الطلبين بالاعتماد على معطيات المقابلة مع نائب المدير لمديرية وحدة البريد لولاية الاغواط

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي لمديرية الوحدة البريدية بالأغواط

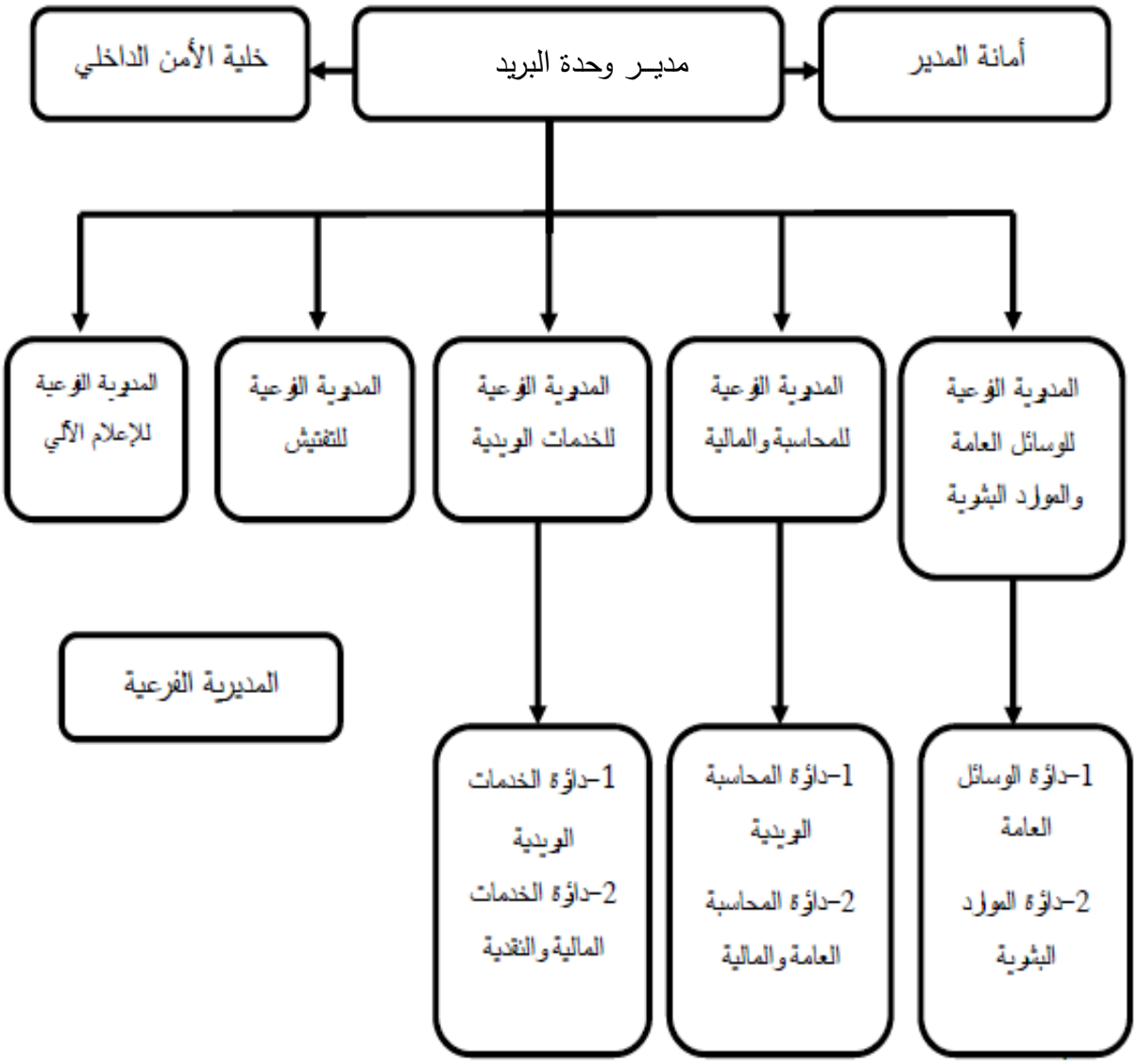

المصدر : من إعداد الطلبين بالاعتماد على معطيات المقابلة مع نائب المدير لمديرية وحدة البريد لولاية الاغواط

المبحث الثاني : مؤسسة بريد الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع الصناعي والتجاري

تمارس المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري، نشاطات ذات طبيعة خاصة تدار كمؤسسة خاصة، وذلك رغم اعتبارها هيئة عامة، ولهذا تشبه المؤسسة العامة الإدارية في بعض الوجوه وتختلف عنها في وجوه أخرى فالتشابه بين المؤسستين يكمن في أن كلا المؤسستين يقوم بـ:

- تسيير مرفق عام.
- إحداث وتنظيم بنص تشريعي أو تنظيمي.
- شخصية اعتبارية للقانون العام.
- التمتع بامتيازات السلطة العامة.

المطلب الأول : قانون مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية

تخضع مؤسسة بريد الجزائر إلى القانون العام باعتبارها مرفق عام يهدف إلى تقديم خدمة شاملة إلى كافة الجمهور، وخضوعها للقانون العام يعني أنها تخضع للمبادئ العامة التي يفرضها القانون الإداري (القانون العام) على المرافق العامة، وهو ما أكدته المادة 9 من القانون 18-04 المتعلق للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية حيث نصت على أن" الخدمة الشاملة للبريد: الحد الأدنى من الخدمات البريدية والمالية البريدية القاعدية المعروضة للجمهور وذات جودة محددة وبصفة مستمرة عبر كامل التراب الوطني وبأسعار متاحة في ظل احترام مبادئ المساواة والديمومة والشمولية ".

الفرع الاول : المساواة أمام المرافق العامة

ولهذا المبدأ شكلين معروفين: تساوي المرتفقين أمام المنافع التي يوفرها لهم المرفق العام، وكذلك حق كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية والتنظيمية التي يفرضها قانون أن يحصل على الخدمات التي يقدمها المرفق العام، ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان تقديم خدمات المؤسسة إلى جميع المرتفقين على قدم المساواة وبدون تمييز.

وبالنسبة لمؤسسة بريد الجزائر تلتزم بتطبيق نفس التعريفة مهما كان مقر المستفيد، غير أنه في الواقع تكتسي فكرة المساواة طابعا نسبيا وليس مطلقا على أساس أنه من الجانب العملي يتم توزيع المرتفقين إلى عدة أصناف وفئات على سبيل المثال، يتم التمييز بين فئة الجمهور وفئة المجاهدين

وفئة المؤسسات، معنى ذلك أن المؤسسة تتعامل مع المرتفقين المنتمين إلى نفس الفئة بالتساوي، لكن يمكن لها التفرقة والتمييز بين المرفقين المنتمين إلى فتين مختلفتين على اعتبارات مدروسة[1].

الفرع الثاني : استمرارية المرفق العام

مبدأ الاستمرارية فيما يرجع لتسيير المرافق العامة نابع من تصور يجعل عمل الدولة والأجهزة التابعة لها يقوم على المداولة والانتظام لا على التقطع والتوقف. وبالتالي فإن نشاط المرفق العام ضروري لحياة المجموعة الوطنية، أي لإشباع حاجة عامة[2].

لذا تجد أن المادة 9 من القانون 18-04 المتعلق للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية نصت على أن الخدمة الشاملة للبريد تكون بصفة مستمرة عبر كامل التراب الوطني، وهذا هدفه الاساسي المحافظة على سير المرفق العام (مرفق البريد).

قاعدة تكييف المرافق العامة يتم وضع القواعد القانونية الخاصة بتنظيم وسير المؤسسة بموجب قرارات إدارية انفرادية وتوضع مثل هذه القواعد من أجل تمكين هذه المؤسسات من تحقيق المصلحة العامة بأحسن طريقة ممكنة حسب الظروف التي تنشأ فيها، وإذا تغيرت هذه الظروف يحق للسلطات العمومية أن تساير الأوضاع الجديدة عن طريق تعديل القواعد القانونية التي تحكم المؤسسة دون أن يحق لا عوان المؤسسة أو للمرتفقين بأن يتمسكوا باي حق مكتسب على سبيل المثال[3]، ويطبق مبدأ التكييف على المرفق العام الصناعة والتجارة، ويعنيها بالدارجة الأولى بسبب طبيعتها ومرونتها وإدماجها في السوق، وهو ناتج أيضا عما هو هي ملزمة به من سهر على تحسين الخدمات التي تقدمها للمرتفقين، وهكذا يتحتم على مؤسسة بريد الجزائر أن تطبق برنامجا لاستغلال والتسيير يرمي إلى تحسين مستمر للخدمات، وخاصة فيما يتعلق بالأمن والانتظام والسرعة[4].

وباعتبار مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مرفق عام فإنها تخضع وفقا لما هو منصوص عليه في نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 02-43 يتضمن إنشاء بريد الجزائر إلى القانون العام حيث نصت على أنه: تخضع المؤسسة في علاقتها مع الدولة لقواعد القانون العام". وهذا المبدأ مكرس

---

[1] زويمية رشيد ، النظام القانوني للمؤسسة العمومية ذات طابع الصناعي و التجاري ، مجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 13، عدد 2، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر ، 2022، ص 33.

[2] نشادي عائشة ، مرجع سابق ، ص 20 .

[3] زويمية رشيد ، مرجع سابق ، ص 21 .

[4] خديجة سرير الحرتسي ، دور سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية كألية لتكريس الدولة الضابطة في الجزائر ، اطروحة دكتورة في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،2018 ص ، ص 21.

كذلك في القانون رقم 88-01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الذي نص في مادته 44 ومؤسسة بريد الجزائر تخضع للقانون العام في علاقتها مع الدولة، وهذه الأخير في تعاقدها مع المؤسسة، فإنها تستعمل أساليب السلطة العامة، وكذلك كي تكون الدولة في مركز يمكنها من تنفيذ السياسة المرسومة، والمراد تحقيقها للقطاع والعقد الإداري هو الذي يبرمه مرفق عام[1].

المطلب الثاني: خضوع مؤسسة بريد الجزائر للقانون الخاص

من خلال نص المادة 45 الفقرة 02 من القانون 2018 المتضمن القانون التوجيهي ، للمؤسسات العمومية والاقتصادية التي نصت على أنه "وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير فتخضع لقواعد القانون التجاري" ونص المادة 03 الفقرة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 02 -43 المتعلق إنشاء بريد الجزائر التي نصت على أنه " وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير" فإن مؤسسة بريد الجزائر تخضع للقانون الخاص باعتبارها تاجرة، وتستعمل أساليب التسيير التي يستخدمها الخواص، ومن أهم المجالات التي تخضع فيها مؤسسة بريد الجزائر إلى القانون الخاص تذكر العقود والمحاسبة .

الفرع الأول: النظام القانوني للعقود

تعتبر مؤسسة بريد الجزائر تاجرة وترتب عن هذه السفة خضوعها إلى مجمل القواعد التي تخضع لها الشركات التجارية لا سيما التي تحكم علاقتها بالغير والمتمثلة في :

1. المرتفقين

علاقات المؤسسة العامة الصناعية والتجارية بمرافقيها تخضع للقانون الخاص فقط ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 02-43 المتضمن إنشاء بريد الجزائر فإن العقود التي تبرمها مؤسسة بريد الجزائر مع مرتفقي البريد والمنتفعين بخدماته يخضعون للقانون التجاري[2].

2. المتعاقدين

إن المتعاقدين مع مؤسسة بريد الجزائر يخضعون للقانون الخاص باستثناء الدولة، أو ممثليها فإنهم يخضعون للقانون العام، لأن صفقات المرافق العامة الصناعية والتجارية هي صفقات خاضعة للقانون

[1] عبد النور رحيم ، مرجع سابق ، ص 21 .

[2] خديجة سرير الحرتسي ، مرجع سابق ، ص 22.

الخاص. فالقانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية يخضع صفقات التي تجريها المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للقانون الخاص[1].

3. الغير

يفسد بالغير هنا كل الأشخاص التي تلحق مؤسسة بريد الجزائر ضررا "لمصالحهم "وعلاقتها معهم لا يربطها العقد، بل يتعلق الأمر بالمسؤولية التفسيرية، ويطبق في شأنها القانون الخاص، وهكذا فالأضرار التي تسببها للغير المرافق العامة الصناعية والتجارية تخضع للقانون المدني ماعدا إن كان الأمر يتعلق بالأضرار الناجمة عن الأشغال العمومية أي الأضرار التي تسببها للغير منجزات المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والأشغال التي تقوم بها[2].

4. المهنيين

تخضع العلاقات القائمة بين المؤسسة وأعوانها إلى قانون العمل وذلك خلافا الأعوان المؤسسات الإدارية الذين يخضعون إلى قانون الوظيف العمومي، حيث يعتبر المستخدم لدى مؤسسة بريد الجزائر في علاقة عقدية تخضع إلى قواعد قانون العمل[3].

الفرع الثاني: نظـام المحاسبة

خلافا للمؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري التي تخضع لنظام المحاسبة العمومية، تخضع المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري لنظام المحاسبة التجارية ، كما هو حال بالنسبة لبريد الجزائر حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 02-43 المتعلق بإنشاء بريد الجزائر على انه تمسك المحاسبة حسب الشكل التجاري ووفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما [4].

---

[1] المادة 59 من قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات العمومية الاقتصادية ، السالف الذكر .

[2] نشادي عائشة ، مرجع سابق ، ص 24.

[3] زويمية رشيد ، مرجع سابق ، ص 31 .

[4] المادة 23 من مرسوم التنفيذي رقم 02-43 المتعلق انشاء بريد الجزائر .

المطلب الثالث : تمتع مؤسسة بريد الجزائر بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية

إن تمتع المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بالشخصية المعنوية ، من أهم المبادئ التي جاء بها قانون 88-01 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية فتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية يدعم استقلاليتها اتجاه الدولة ،ويعطيها الحق في تسطير:

- الاستراتيجية القائمة في المؤسسة [1].
- أسلوب اتخاذ القرار وتنفيذ العمليات.
- تقنيات الإنتاج والمراقبة المستعملة في المؤسسة.
- يضمن قيام المؤسسة بمهامها بكل حياد وفعالية.[2]

الفرع الاول : الشخصية المعنوي

تطورت الشخصية المعنوية وتأكد وجودها كحقيقة قانونية فنية لحماية المصالح الجماعية والمرفقية ،حيث أصبح وجودها ظاهرة حية[3] ، غير مشكوك فيها سواء إستطاع أن يتعايش معها أو لم يستطع.

وتعترف معظم التشريعات في مختلف النظم سواء النظم الرأسمالية، أو النظم الاشتراكية بالشخصية المعنوية للمؤسسة العامة الاقتصادية التي تشمل المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تتمتع بالشخصية المعنوية[4].

والشخصية المعنوية وسيلة فنية لا بديل لها للمؤسسة العامة، وإن اقتبسها المشرع من القانون الخاص وإدخالها في إطار القانون العام.

ان الشخصية المعنوية في هذا الإطار الأخير لا تحمل ذات الملامح التي تحملها في إطار القانون الخاص ذلك لأن الشركة الخاصة ترتكز أساسا على التعدد، والتعدد لا يعد فقط أساس قيام الشخصية المعنوية في القانون الخاص، بل هو في ذات الوقت أهم ما يعتمد عليه في إبراز كيان الشخص شخص الشركة الخاصة متكاملا إلى العالم الخارجي، المشرع حين منح الشخصية المعنوية في القانون الخاص يهدف إلى غايتين:

---

[1] نادية العارف الإدارة الاستراتيجية ص 88 – الدار الجامعية ، القاهرة ، 2000 ، ص

[2] Y f livian effets de automatisation de la production sur les structures de l entreprise r f g n59 1986.

[3] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، عنابة، 2004 ، ص2 .

[4] سليمان محمد الطماوي، "مبادئ القانون الإداري ، الكتاب الثاني، نظرية المرفق العام وعمال الإدارة العامة 1989 ، دار الفكر العربي ، ص 89.

- الوحدة التي بمقتضاها يظهر الأفراد في الشركة بمظهر التلاحم في وحدة قانونية تنشأ لها حقوق وتترتب عليها التزامات.
- الدوام والاستقرار اللذان بمقتضاهما تبقى الوحدة القانونية بعيدة عن التغير ، الذي قد يعيب الأفراد ويبقى الشخص المعنوي رغم هذا التغيير قائما.

بينما منح الشخصية المعنوية لمؤسسات القانون العام إلا في حالات خاصة وهو في ذلك لا يستهدف الاعتبارين السابقين اللذين استهدفهما حين منحه الشخصية المعنوية للشركات القانون الخاص، وإنما يستهدف أساسا تطبيق نظام اللامركزية المصلحية وذلك بأن ينشئ لأحد المرافق العامة نظاما خاصا للأهلية القانونية يختلف عن ذلك المتعلق بالمرافق المركزية ، نظاما يقوم على أساس تخصيص ذمة مالية بصورة خاصة وموضوعة تحت تصرف ذلك المرفق.

ولذلك يؤكد جانب من الفقه على أن البحث عن الملامح الصالحة لإبراز كيان الشخصية المعنوية للمؤسسة العامة الاقتصادية ، إلى الأخذ بذمة التخصيص ، لتحديد ذلك فضلا عن أنها تعتبر تكييفا سليما لأصل إنشاء المؤسسة العامة باعتبارها ناشئة بالفعل عن تخصيص جزء من أموال مملوكة كلها للدولة.

إن مؤسسة بريد الجزائر ناشئة عن تخصيص جزء من أموال مملوكة كلها للدولة إلى هذه الأخيرة من أجل القيام بتسيير قطاع البريد، الذي كان قبل صدور قانون 2000-03 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية يسير من طرف وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

لأنه كما هو معلوم فإنه عندما كان يتقرر إنشاء مرفق عام، فإنه يلحق عادة بأحد الأشخاص الإدارية ، يشرف على إدارته، حيث يلحق كل مرفق بالجهازه الإداري المركزي الذي يعتبر تابعا له فإذا كان المرفق العام يوميا كمرفق السكك الحديدية، الصحة، البريد والمواصلات الحق بالدولة مباشرة ومعنى هذا أن المرفق في هذه الحالة لا تكون له شخصية قانونية متميزة عن الشخص الاعتباري الذي يتبعه ومعظم المرافق العامة من هذا القبيل، أي محرومة من الشخصية الاعتبارية ، والمرافق القومية موزعة بين الوزارات المختلفة، فيلحق كل مرفق منها بالوزارة التي يكون نشاطها من جنس نشاطه، وهذا ما كان معمولا به في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

إن تمتع مؤسسة بريد الجزائر بالشخصية المعنوية دليل على استقلالية المؤسسة عن الدولة (الوزارة الوصية)[1].

الفرع الثاني : الاستقلالية المالية بريد الجزائر

إن الخاصية أو الميزة الثانية التي تتمتع بها مؤسسة بريد الجزائر هي تمتعها بالاستقلالية المالية، وإن كان تمتعها بالشخصية المعنوية يفرض أصلا تمتعها بالاستقلالية المالية، ولكن وفقا لما هو منصوص عليه في أحكام المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 43 – 02 يتضمن إنشاء بريد الجزائر "تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها، ولأحكام هذا المرسوم.

وتجسيدا لنص هذه المادة فان المرسوم رقم 43 – 02 يتضمن إنشاء مؤسسة بريد الجزائر قد نص في مادته 22 على أن " :تتمتع المؤسسة بذمة مالية خاصة بها تتكون من الأملاك المحولة إليها، أو المخصصة لها أو التي تقتضيها أو تنجزها من أموالها الخاصة، وكذلك من المساهمات التي تمنحها إياها الدولة، تبين قيمة هذه الأصول في حصيلتها.

تتمتع المؤسسة ، علاوة على ذلك بحق الانتفاع بجميع الأملاك العمومية الوطنية غير المدرجة في الأملاك والمخصصة لها لأغراض تنفيذ مهامها". [2]

مؤسسة بريد الجزائر "تتمتع بازدواجية مصادر الدخل ، حيث دخلها يتكون من:

1. الأملاك المحولة إليها أو المخصصة لها أو التي تقتنيها أو تنجزها من أموالها الخاصة، كما تتمتع بحق الانتفاع بجميع الأملاك العمومية الوطنية غير المدرجة في الأملاك والمخصصة لها لأغراض تنفيذ مهامها

والمقصود هنا بالأموال المحولة إليها أو المخصصة لها هي الأموال التي تم تحويلها من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بتوزيع مستخدمي إدارة البريد والمواصلات وأملاكها والتي تم إنشاؤها بموجب

[1] نظام الوصاية يشكل صورة من اللامركزية في جانبها المرفقي.

[2] نتيجة لعدم تحقيق إعادة الهيكلة للنتائج المرجوة منها وجدت السلطات الجزائرية نفسها بين مطرقة ضغوطات المديونية الخارجية وسندان التدهور الكبير في مردودية المؤسسات العمومية المعاد هيكلتها، وهو الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبني إصلاحات اقتصادية جذرية بدأت بمنح المؤسسة العمومية الاقتصادية للإستقلالية في تسيير وتنظيم نشاطها، أنظر في ذلك، عجة الجيلالي النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخوصصة، دار الخلدونية ، الجزائر، 2006 ، ص4 .

المرسوم التنفيذي رقم 04 – 02 المؤرخ في 22 شوال عام 1422 الموافق 6 يناير سنة 2002 يحدد تشكيلة وسير اللجنة الوطنية المكلفة بتوزيع مستخدمي إدارة البريد والمواصلات وأملاكها[1].

- المساهمات التي تمنحها إياها الدولة أو الإعانات المحتملة التي تخصص من ميزانية الدولة وتشمل الإعانات المجملة بعنوان.
  - أجور تبعات الخدمة العامة.
  - أجور تبعات الخدمة العمومية التي تعهد بها الدولة للمؤسسة.
- إن ميزانية مؤسسة بريد الجزائر تتضمن ما يلي :
  - **في باب الإيرادات:**

أ. عائدات الاداءات بموضوعها.

ب. الإقتراضات.

- مساهمات أو إعانات محتملة مستلمة بعنوان :
  - أجور تبعات الخدمة العامة.
  - أجور تبعات الخدمة العمومية التي تعهد به الدولة إلى المؤسسة.
  - المخصصات الأصلية لرأسمال آو رصيد الشركة في إطار التنظيم المعمول به.
  - العائدات المالية.
  - الهبات والوصايا وانتقال الحقوق الأخرى.
  - **في باب النفقات:**

أ. نفقات التسيير والاستغلال.

ب. نفقات الاستثمار.

لمؤسسة بريد الجزائر عائدات مالية خاصة بها وهذه العائدات هي التي تضمن لها استقلاليتها عن الدولة، ولكن من جهة أخرى فان المساهمات التي تمنحها إياها الدولة ، أو المخصصة من ميزانيتها تمثل الوجه الأخر لهذه الاستقلالية مما يستوجب علينا إعادة النظر في فكرة الاستقلالية المالية للمؤسسة ، إذ أن استقلالية مؤسسة بريد الجزائر تحدها حدود ، وهذه الحدود تتمثل في الرقابة المالية المفروضة عليها من طرف الدولة[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02 ،المؤرخة في 09 يناير 2002 .

[2] المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 43 – 02 يتضمن إنشاء بريد الجزائر، ج.ر ، رقم 04.

خاتمة الفصل

إن التطورات الحاصلة في تكنولوجيات البريد ونتيجة التحديات التي فرضها، باشرت الدولة الجزائرية منذ خلال القانون رقم 03-2000 الذي وضع قطيعة بين عهد احتكار امتد لسنوات طويلة، وعن عهد جديد تضمن إنشاء مؤسسة بريد الجزائر باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع الصناعي والتجاري، تتميز طبيعتها القانونية باكتسابها الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية ذات أهمية وطنية ودولية خاصة وأنه المرفق الذي يجسد التواصل سواء الداخلي أو الخارجي وسواء كان بين الأفراد والدول، هذا يجعل مرفق البريد عصب التطور والرقي لارتباطه بالعديد من المرافق الأخرى التي لا يمكن لها الاستغناء عليه، وهو بذلك يساهم في التنمية بشتى صورها خاصة التنمية الاقتصادية الوطنية .

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتضح لنا أن مؤسسة بريد الجزائر، هي مؤسسة ذات درجة اعتبار مميزة ، من قبل الدولة لإعطائها ميزة توفير الخدمة العمومية كما أن المؤسسة لها طاقة عمالية مؤثرة في سوق العمل الوطني ، بتوفير خدمات متنوعة.

الفصل الثاني : طبيعة نشاط بريد الجزائر

المبحث الاول : مهام و أنشطة البريد الجزائر

المبحث الثاني : أدوات الصرف الالكترونية لبريد الجزائر

تمهيد

يعتبر نظام ووسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشرًا عن مدى سيره وعمله، وهو ما جعل مراكز البريد في مختلف دول العالم تدرك بأن لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية، وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية غير مكلفة ومجردة ماديا، وكانت نتيجة لتراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية بالإضافة لعدة عوامل أخرى كظهور التجارة الالكترونية وتوسع العمليات المصرفية التي تعتمد على شبكة الانترنت، فظهور هذه الوسائل هل على الزبون وحتى المصرفي جميع عمليات الدفع، حاولت هذه الدراسة مواكبة الحدث الذي عرفته مؤخراً مؤسسة بريد الجزائر عندما حاولت بعض التطبيقات الالكترونية على شبكة الانترنت انتحال هويّة وشعار هذه المؤسسة، من أجل جمع البيانات الخاصة بالمستخدمين بغية استعمالها لإلحاق الضرر بسمعة المؤسسة وبعملائها

ان ابرز شيء تقدمه الصيرفة الالكترونية لمختلف الأعوان الاقتصاديين هو إتاحة وسائل دفع الكترونية من خلال نظام الدفع الالكتروني الذي يشير عموما إلى الشبكات الاتصالات بمختلف أنواعها التي تضمن تبادل مختلف وسائل الدفع الالكترونية لأداء مختلف الصفقات و العمليات التجارية، و سنحاول في هذا البحث التطرق في المبحث الاول مهام و أنشطة البريد الجزائر و اما المبحث الثاني أدوات الصرف الالكترونية لبريد الجزائر .

المبحث الاول : مهام و أنشطة البريد الجزائر

من أجل فعالية تنافسية ، للمؤسسة بريد الجزائر لابد أن تعمل وفق خطة مدروسة تهدف أساسا إلى إرضاء الزبون، الذي يعتبر في الفكر التسويقي سيد السوق ويتم إرضاءه ،من خلال مزيج تسويقي متكامل ومن خلال التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية ،الداخلية والخارجية للمؤسسة وهو عكس ما يلاحظ بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عمومية أو خاصة حيث ينقصها الوعي التسويقي وبعد النظر لدى مسيريها .

المطلب الاول : منتج مؤسسة بريد الجزائر

بما أن بريد الجزائر مؤسسة ذات طابع خدمي فالمنتج الذي يتم الحديث عنه والذي تقدمه هو عبارة عن خدمة ، وتتمثل الخدمات التي تقدمها بريد الجزائر في :

الفرع الاول : الخدمات البريدية

و هي بدورها متنوعة ومتعددة وتتكون من :

1. خدمات البريد المستعجل

تعتبر من بين خدمات البريد الأكثر سرعة ، وتتمثل في جمع، إرسال وتوزيع الرسائل، الوثائق والبضائع لزبائنها ، مقدمة أيضا لخدمة ملحقة هي لتغليف مهيأ وآمن لكل الرسائل، وتتميز هذه الخدمة بالسرعة، الثقة، الأمانة[1].

2. خدمة الطرود البريدية

وتشمل إرسال البضائع التي لا يتعدى وزنها 30 كيلوغرام، وتتم عملية تبادل الطرود عبر كامل التراب الوطني والبلاد الأجنبية[2] ، وتساهم مكاتب البريد الموزعة عبر التراب الوطني في نشاط تبادل هذه الطرود.

[1] Algérie poste garantit à sa clientèle un emballage adapté et sécurisé pour tous ses envois EMS Cette prestation se caractérise par : - la rapidité ; - la fiabilité ; - la sécurité ; - la traçabilité électronique (International Postal System)

[2] Au régime intérieur: - Toute correspondance manuscrite ou imprimée présentée sous Enveloppe ou à découvert
- Tous les objets à tarif réduit irréguliers sont admis comme lettres (à découvert)
- Les cartes postales irrégulières.
- Tout envoi présenté sous enveloppe close.
Au régime international : Tout objet manuscrit ayant vis à vis du destinataire le caractère personnel, sous forme de paquet ou sous forme de rouleau ou sous enveloppe.

3. عملية كراء صناديق البريد و الخدمات البريدية

يمكن أن تمنح الخانات والصناديق البريدية– للتأجير، مقابل مبلغ اشتراك سنوي في مكتب بريدي مكلف بعملية التوزيع، لدى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أو أصحاب المؤسسات المقدمين بالدائرة البريدية.

4. بيع الطوابع

سواء كانت طوابع تذكارية أو بريدية أو طوابع التغريم[1] ، ما يمكن قوله على هذه الخدمات أنها تقليدية ،وبريد الجزائر لم تدخل عليها أي تعديلات فيما يخص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، و ما يمكن أن يحقق التوجه لزبون هنا في حالة هذه الخدمات هي توفر عامل الثقة ، السرعة، الأمانة.

لكن وبعد استطلاع رأي بعض الزبائن عن طريق المقابلة في المكاتب البريدية تبين عدم رضاهم خاصة من جانبين السرعة، الأمان بالنسبة للطرود البريدية والرسائل التي غالبا ما تصل بعد فوات الأوان، أي أنها لا تصل في الوقت الحقيقي ناهيك عن ضياع الرسائل.

أما بالنسبة للطرود البريدية ،فإن كانت المادة المرسلة حساسة بعض الشيء، وتتطلب نوعا من الحذر في نقلها فإنها غالبا ما تصل إلى المرسل إليه وهي غير صالحة للإستعمال، أو بالأحرى متلفة .

5. الخدمات المالية

و هي أكثر الخدمات إقبالا وأهمية لدى الزبائن وتتمثل فيما يلي :

- **خدمة الحساب البريدي الجاري CCP**[2]:

تعتبر الخدمة التي أخذت حصة الأسد بالنسبة لجل الخدمات التي تقدمها بريد الجزائر، وهي تحتوي على أكبر عدد من المشتركين وقد فاق 18 مليون مشترك ، حيث أنه لكل فرد جزائري يعمل في وظيفة عمومية أو حتى طالب له على الأقل رقم حساب بريدي جاري واحد ، وتحظى هذه الخدمة بقبول إيجابي

[1] L'histoire du timbre à connu des périodes bien distincte. C'est ainsi que de 1849 à 1924 ,ce sont les timbres de France qui sont utilisés en Algérie. .L'année 1924 verra l'émission de timbres particuliers à l'Algérie,les uns portants la mention postes Algérie et les initiales RF (République Française) ,les autres circulants en France et portant légende république Française et la mention Algérie et cela jusqu'en 1958. De 1958 à 1962 ,ce sont les timbres en usage en France qui ont circulé en Algérie.
- A l'indépendance, notre pays a utilisé provisoirement et pour une courte période 05 timbres-poste (du 05 juillet au 31 octobre 1962) et 05 timbres-taxe (du 05 juillet à juin 1963) de France et antérieurement utilisés en Algérie après avoir rayé les mentions "République Française" et apposé en surcharge E A (État Algérien).

[2] Distributeur Automatique de Billets : DAB désigne tout dispositif électronique permettant la délivrance de billets de banque
Guichet Automatique de Banque : GAB désigne tout dispositif électronique permettant d'effectuer automatiquement des opérations habituellement effectuées au guichet de la banque

لدى الزبائن نظرا لميزة المؤسسة وذلك بتوفرها على شبكة عبر كل التراب الوطني ، حيث أنه يمكن لأي زبون يملك حسابا بريديا جاريا (ح ج ب) ، أن يجري عملية سحب مبلغ معين من رصيده أو إستعلام عنه ، و في أي مكتب من مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني .

هذه الخدمة التابعة للمؤسسة التي لا يمكن أن يوفرها أي واحد من البنوك الجزائرية لإفتقاره إلى مفهوم المؤسسة الشبكة.

إن السحب من مراكز البريد يخضع لقواعد وشروط حيث أنه وبعد أن إستفادت خدمة الصكوك البريدية من عملية آلية واسعة النطاق، وتشكل مكاتب البريد عموما أهم الفروع المتقدمة لمراكز الصكوك البريدية تملك المصالح المالية شبكة آليات مكثفة، وبهذا فإن أهم مكاتب البريد مجهزة بوسائل آلية تمكنها من القيام في الحين بالخدمات التي يكثر عليها الطلب من طرف الزبائن من بينها:

- الدفع الفوري الذي يمكن من سحب الأموال مع إمكانية مراقبة الرصيد.
- إلى غاية 30000 دج لفائدة صاحب الحساب دون مراقبة الإمضاء.
- إلى غاية 5000 دج لفائدة شخص آخر.
- السحب الفوري الذي يتمثل في خدمة مقدمة من طرف مكاتب البريد التي تحتوي على نموذج الإمضاء مع المراقبة الملزمة لإمضاء المستفيد ، والذي يمكن من سحب مبالغ مالية إلى غاية 200.000 دج ، وإذا كان مكتب البريد مزود بأجهزة الحاسوب يستطيع الزبون سحب مبالغ غير محددة لكن لا تتجاوز الرصيد.
- الدفع المستعجل الذي يتمثل في التمويل الفوري للحساب البريدي الجاري.
- استشارة الرصيد الذي يتمثل في إعلام صاحب الحساب عن رصيده وإعطائه معلومات أخرى متعلقة بوضعية حسابه.
- طلب دفتر صكوك.
- طلبيات البطاقة المغناطيسية التي تتمثل في الحصول على هذه الأخيرة قصد الاستعمال ضمن حضيرة الموزع الآلي.

- **خدمات الحوالات :**

تخضع خدمة الحوالات للمراقبة من قبل مركز مراقبة الحوالات بالجزائر العاصمة CCM ، إضافة إلى خمس مكاتب منتشرة على كافة التراب الوطني تساهم في أداء الخدمة، وهي عدة أنواع :

- **الحوالات البطاقية وتحمل الرقم (1406):**

تسمح للزبون بإرسال مبالغ مالية غير محدودة للغير وهذا عبر كامل التراب الوطني.

- **الحوالات الاجتماعية وتحمل الرقم (1419) :**

تسمح هذه الحوالات للهيئات ذات الطابعالاجتماعي بدفع المعاشات المتنوعة.

- **حوالات تلغرافية وتحمل الرقم (1412) :**

تتوفر هذه الخدمة في بعض المكاتب البريدية غير مجهزة بشبكة الإعلام الآلي وهي تسمح للزبائن بإرسال الأموال بطريقة تلغرافية.

- **حوالات النظام الدولي :**

أدخلت إلى الجزائر سنة 2002 وتتمثل في استيلام الإرسال الالكتروني للحوالة الدولية من الدول المتصلة بشبكة فرنسا فقط وسيتم التطرق إليها لاحقا في نظم الدف الجديدة .[1]

- **حوالات التحويل الالكتروني للأموال :**

وسيتم التطرق إليها لاحقا في نظم الدفع الجديدة .

- **حوالات النفقات العمومية (MDPES) :**

وهي حوالات المصاريف العمومية الخارجة عن المصلحة والتي يتم دفعها لصالح حساب الغير.

- **خدمات الإدخار**

إن بريد الجزائر مكلف بخدمات لصالح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[2] ، بوضع هذا الأخير مكتب له داخل حظيرة مكتب البريد،وذلك من خلال المادة 05 من المسوم النشا لمؤسسة بريد الجزائر حيث تنص ومن خلال الفقرة الرابعة من المادة تنص على تسيير خدمة التوفيرمن خلال صندوق التوفير البريدي.

[1] Les mandats urgents IFS/IMO doivent être rédigés sans ambiguïté, en langue française, en majuscule, en caractères latins et en chiffres arabes

[2] La CNEP a été créée par la loi n° 64-227 du 10 Août 1964 .Elle a pour but d'après l'exposé de cette loi :

- La récolte de la petite épargne monétaire individuelle
- Le crédit au logement et le crédit hypothécaire
- Les financements de trésorerie en faveur des collectivités locales, lesquelles assument un rôle social accru
- La CNEP est administrée par un conseil d'administration. Les opérations de la CNEP sont exécutées par Algérie Poste (bureaux de poste) suivant une convention signée par les deux parties.

- **خدمات تجري لحساب الغير :**

تجري المكاتب البريدية عمليات متنوعة من تحصيل للمبالغ ودفعها لحسابات الإدارات والمصالح العمومية، مثل :وزارة المالية :تقدم لها الخدمات كدفع معاشات جزائرية ، وهي مهمة موكلة إلى صندوق قابض مكتب البريد وتنقسم إلى فئتين اثنتين منها معاشات ممنوحة من قبل وزارة المجاهدين لمعطوبي الحرب التحريرية، ومعاشات ممنوحة من قبل وزارة الدفاع الوطني لمعطوبي الجيش، ومتقاعدين الجيش، كما يتم أيضا دفع استحقاقات المعاشات الفرنسية بالدينار الجزائري ومقابل شهادة تحويل العملة.

6. الخدمات الجديدة

في الحقيقة أن معظم هذه الخدمات تدخل ضمن ما يسمى اليوم بالتسويق المباشر ، بدليل أن هذه النشاطات والممارسات ضمن التسويق المباشر أو على الأقل ضمن سياسة الاتصال لاكن المؤسسة تضعها كخدمات تدخل ضمن إطار ما تنتجه المؤسسة متجاهلة عن غير قصد الدور الترويجي والاتصالي الذي تقوم به هذه العملية، حيث تعد وسائل دعائية وإشهارية بغية تسهيل الاتصال و تقريب الزبائن إلى المؤسسة، وبالتالي كسب ولائهم من خلال تحقيق رضاهم.

7. الموزع الصوتي

تسمح هذه الخدمة لزبون بريد الجزائر بإجراء جملة من العمليات انطلاقا من منزله، أو هاتفه النقال هذا بتشكيل الرقم 1530 : وهي خدمة عن بعد وتكون طوال 24 سا /24 سا، وعلى مدار الأسبوع، وهي تمكن من:

- الاطلاع على الحساب البريدي الجاري بالضغط على الزر-1-.
- طلب دفتر الصكوك البريدية بالضغط على الزر- 2 - .
- طلب الرمز السري بالضغط على الزر- 3 - .

طلب مساعدة وتوجيه العاملة بالمحول بالضغط على الزر-0 - وللمزيد من المعلومات .

8. الإستلام السريع للأموال واسترن يونيون

انطلقت هذه الخدمة في بعض المكاتب البريدية ابتداء من يوم السبت 19 - 05 - 2001 ، وهي تسمح للمستفيدين من تحويل الأموال الواردة من 190 بلد عبر العالم بتحصيل المبلغ النقدي بالعملة الوطنية في مكاتب البريد، ولكي تكون هذه الخدمة فعالة وتفي بتوقعات وآمال الزبائن فهي ستدعم :

- التحصيل على التحويلات بالعملة الصعبة لكل مستفيد، صاحب حساب بالعملة الصعبة في بنك تجاري.
- تحويل الأموال إلى الخارج للمستفيدين المعروفين في نظر التنظيمات وقوانين الصرف.
- تسليم الأموال للمستفيدين في منازلهم.

كما شملت هذه الخدمة 46 مكتب بريد لتتوسع حتى شهر ديسمبر 2002 إلى 300 مكتب بريدي لتغطي كامل التراب الوطني بولاياته 48 ، وقد تم توظيف 900 شباك دفع لبرنامج واسترن يونيون.

9. البريد الدعائي

يعتبر البريد الدعائي وسيلة إشهارية تصل إلى المنازل وفي أقرب الآجال عبر كل التراب الوطني، تضعها بريد الجزائر في متناول المؤسسات والإدارات والخواص وهو يعد وسيلة جد فعالة للاتصال بالزبائن .كما يدخل ضمن البريد الدعائي:

- إدراج الملصقات الصغيرة داخل الأظرف البريدية .
- إدراج مطبوعات الرسائل الاشهارية أو وضع رمز المؤسسة فوق الظرف البريدي .

هذا باختصار مجمل الخدمات والمنتجات التي تقدمها بريد الجزائر.

المطلب الثاني : نظام التسعير و التوزيع بريد الجزائر

الفرع الاول : نظام التسعير

إن بريد الجزائر تتميز بالإحتكار النسبي للسوق، وهذا من منطلق تدخل الدولة في نشاطها، وذلك بتحديد أسعار خدماتها حيث لا يتم الحديث عن السعر هنا بل عن التعريفة ، إن التعريفة هي سعر ثابت على الأقل في لفترة قصيرة، ولذلك فإن أي تميز أمام نفس الصنف من المنتجات أو الخدمات هو مستحيل.

إن تحديد التعريفة في بريد الجزائر، لا يتم على أساس تحقيق التوازن بين العرض والطلب لأن هذا الأخير في إرتفاع مستمر، بالرغم من أن بريد الجزائر قامت برفع قيمة التعريفات لعدة مرات ولذلك نجد أن الأهداف الأساسية لتحديد التعريفة لدى مؤسسة بريد الجزائر، يتمثل في تحقيق الأهداف المالية ، وذلك نتيجة لتزايد الطلب على خدماتها وعدم وجود خيار أمام الزبون في الحصول على هذه الخدمات ، حيث أن الأهداف الرئيسية لتطبيق هذه التعريفات هو :

- تحقيق التمويل الذاتي.

- تغطية نفقات التشغيل.

أما بالنسبة لنظم الدفع فإن بريد الجزائر تحاول مواكبة التطورات الحاصلة من نظم دفع إلكترونية، أين عمدت إلى استخدام البطاقات المغناطيسية، حيث ورثت المؤسسة ما يزيد عن 700 موزع آلي للأوراق النقدية [1] DAB وعدد الحاملين لهذه البطاقات يقدر ب 121.460 ، وقد تم إنشاؤها منذ 1989 من طرف القطاع الوصي، و كانت هذه العملية تحت إشراف مؤسسة SATIM إن طريقة الدفع هذه مكنت زبائن بريد الجزائر من الاستفادة من هذه الخدمة طول 24 ساعة على 24 ساعة وعلى مدار الأسبوع، و قد وضعت تحت تصرف زبائنها ما يقارب 200.000 بطاقة للسحب والدفع الالكتروني.

ولكن ما يؤخذ على هذه العملية أنها عرفت انقطاعا لفترة معينة ثم تم إعادة بعثها في شهر سبتمبر المنصرم من عام 2005 ، وهذا الإنقطاع راجع إلى :

- عدم تمكن بريد الجزائر من هذه التكنولوجيا مما أدى إلى تعرضها لإنتقادات الزبائن بسبب بعض الأخطاء والنقائص التي تعرضوا لها، سواء من جانبا البطاقات أو من جانب الموزعات الآلية.
- ومن جهة أخرى عدم تقبل الزبون الخارجي لبريد الجزائر" أغلبية الجزائريين "التعامل عن طريق البطاقات المغناطيسية، و يرى فيها جانبا من المخاطرة وعدم التأكد .
- هذا يرجع لعدم توفر عنصري الإستقرار والأمن، إضافة إلى غياب ثقافة موجهة بالتكنولوجيات الحديثة لدى أغلبية الجزائريين.
- كما قد يرجع الإقبال المحتشم على حظيرة موزعي الأوراق النقدية لبريد الجزائر لتلك الشروط التي تقتضي ألا يتعد المبلغ المسحوب قيمة 20.000 دج في اليوم سواء مرة واحدة أو مقسمة إلى عدة مرات.

إضافة إلى خدمة البطاقات المغناطيسية فهناك أيضا خدمة أخرى تعتمد على التكنولوجيا العالية و التي قد تم التطرق إليها من قبل وهي :

- **حوالات النظام الدولي TFS/IMO** : تعتمد على مبدأ الإرسال و الاستلام الالكتروني، وتسمى بالحوالات السريعة، وتتسم بطابعها الدولي، أي أنها تقوم بإرسال حوالات للدول المتصلة بشبكة بفرنسا، وهو ما يشكل قصورا في هذه الخدمة، ولا يجعلها دولية بأتم معنى الكلمة، لأن الدول التي لا تدخل ضمن

[1] Distributeur Automatique de Billets : DAB désigne tout dispositif électronique permettant la délivrance de billets de banque
Guichet Automatique de Banque : GAB désigne tout dispositif électronique permettant d'effectuer automatiquement des opérations habituellement effectuées au guichet de la banque

نطاق شبكة فرنسا لا يمكن التعامل معها لا بإرسال ولا باستلام الرسائل، وهذا ما قد يكون حاجزا أمام العديد من الزبائن.

- **حولات التحويل الإلكتروني للأموال IFS** :عمم إستخدامها بتطبيق جهاز إعلامي جديد إبتداء من 09 – 02 – 2002، وتسمح لنا هذه الخدمة بتحويل الأموال في الوقت الحقيقي ومن كل مكاتب البريد المجهزة بآلة الحاسوب، ويتم إستلام الحوالة من المرسل إليه في نفس يوم الإرسال حتي 15 يوم من الصلاحية[1].

الفرع الثاني : نظام التوزيع بريد الجزائر

إن مؤسسة بريد الجزائر ونظرا لطبيعة الدور المنوط بها فيمكن اعتبارها أو بالأحرى اعتبار المكاتب البريدية المنتشرة عبر التراب الوطني مراكز لتجارة التجزئة، أي آخر حلقات سلسلة التوزيع ، وذلك لاتصالها المباشر مع الزبائن ، حيث أن جل الخدمات التي تقدمها سواء كانت سحبا أو دفعا للأموال من وإلى الحساب البريدي الجاري ، أو إلى صندوق التوفير والاحتياط، تستوجب حضور الزبون الخارجي وبالتالي التفاعل مع الزبائن الداخلين ، وغالبا ما يكون هنا الاتصال المرفقي المباشر ، محددا لمدى رضا الزبون، وهنا العملية تتم بطريقة تقليدية محضة.

إلا أن الجديد فيها هو أن هذه العمليات تتم بشكل فوري في شباك مكتب البريد بسبب استخدام المعلوماتية، وتفكر المؤسسة أيضا بتدعيم خدمة الادخار بنفس التقنية" الإعلام الآلي " في الفترة القادمة.

إن ما يمكن قوله على سياسة التوزيع لمؤسسة بريد الجزائر أنها لا تزال تتم بالطرق التقليدية ,على الرغم من التحسينات التي تطرأ على التوزيع، حيث عمدت المؤسسة إلى إدخال المعلوماتية والآلية في عملية الفرز وذلك ابتداء من جانفي" 2004 ووضع حيز التنفيذ المخطط الوطني لترحيل الإرساليات الذي سيأخذ بعين الاعتبار شبكة الطرق الحالية في الجزائر بالإضافة إلى تجهيز المؤسسة بحظائر متنقلة حيث تقوم وسائل نقل البريد البري ب 900 اتصال يومي ما بين المدن، أما جويا ب 150 اتصال

[1] B- BUREAU De Poste Non Equipés En Moyens Informatiques :
Le rôle des bureaux de poste non équipés en moyens informatiques consiste à procéder au paiement des mandats urgents reçus du bureau d'attache.
Toutefois, le délai de validité à appliquer par les bureaux non équipés, aux mandats urgents IFS/IMO est de vingt cinq (25) jours après la date d'émission du titre.
Exemples :
-Un mandat express IFS/IMO émis le 25 octobre est valable jusqu'au 19 novembre.
-Un mandat express IFS/IMO émis le 14 novembre est valable jusqu'au 09 décembre

داخلي، و 72 اتصال خارجي، وهذا ما يسمح بربح الوقت في عملية ترحيل الإرساليات حيث تسخر المؤسسة 5000 زبون داخلي مكلف مرة في اليوم بتوزيع البريد وهذا يتم عن طريق [1]:

- 4308 دورة مشي.
- 214817 صندوق بريد .
- 10737 خانة بريد للتوزيع في الشبابيك ويصل حجم تصريف كل نماذج الرسائل إلى 400000.000 رسالة معالجة في السنة".

ونلاحظ أن سياسة التوزيع تتم وفقا للطرق التقليدية ولا توجد بوادر للسوق الرقمية، كما أن هيكلة التوزيع تتبع الهيكل التقليدي.

المطلب الثالث: الاتصالات التسويقية لبريد الجزائر

ان طبيعة الصورة الذهنية للمؤسسة لدى الاشخاص تتوقف على قوة الصورة أو ضعفها ، فعلى مستوى الالفراد تتكون لديهم تبعا لدرجة الاتصال بينهم وبين المؤسسة وبين المؤسسات الاخرى، ومدى اهتمامهم بهذه املؤسسات بنأثير نشاطاهتا عليهم .

الفرع الاول : التسويق المباشر

مع مؤسسة بريد الجزائر لا يمكن الحديث عن التسويق المباشر بمفهومه الواسع [2] ، لأن هذه المؤسسة لم تصل بعد إلى مستوى يسمح لها بإدراك مختلف أبعاد هذا المفهوم ، ثم تجسيده وبعدها الاستفادة من المزايا التي يوفرها دون سواه من عناصر المزيج الترويجي الالكتروني أخرى ، لكنها أي" بريد الجزائر"قامت باعتماد خدمات جديدة تندرج ضمن ما يسمى بالتسويق المباشر ونحو ذلك : الموزع الصوتي 1530 و البريد الدعائي اللذان تم شرحهما سابقا، ولكن الحقيقة أن هذه العمليات سواء البريد الدعائي أو الموزع الصوتي وإن كانتا جد بسيطتين ولا تعكسان التسويق المباشر .وحتى يتم الوصول إلى تحقيق مفهوم التسويق المباشر، وحتى يتم النهوض بسياسة الاتصالات التسويقية في بريد الجزائر التي

[1] Tous courriers confondus, le volume de trafic est hauteur de 400 millions d objetsmanipuls par an; 11 centres de tri implants :
Alger -Annaba -Chlef-centre de traitement des plis CCP Alger -Oran -Médéa -Ghardaïa -Hassiba ben bouali -Constantine -Biskra -Bechar

[2] بعد سنة 1950 تبنت الإدارة في المؤسسة الإنتاجية فلسفة جديدة للإنتاج شعارها" صنع ما يجب المستهلك أن يشتري بدلا منن محاولة بيع ما يجب المنتج أن يصنع"، وتميزت هذه المرحلنة بالسنرعة فني ابتكنار المنتجنات الجدينندة المسنايرة لسنرعة تغينر أذواق المسننتهلكين، وازدادت شننندة المنافسننة مننن أجننل جننذب المسننتهلكين وكسننب رضنناهم، وقننند سنناعد علننى تطننور هننذا المفهننوم عوامننل تكنولوجية، واقتصادية، واجتماعية...إلخ.

تعتمد أيضا تقنية الإعلان عبر الانترنيت التي تعتبر خطوة جريئة للولوج إلى السوق الالكترونية، وبالتالي الدخول إلى عالم التقنية والرقمية، حيث أصبحت كل المؤسسات اليوم

مجبرة على الحصول على مواقع داخل الفضاءات الالكترونية وبالتالي عناوين الويب .

الفرع الثاني : التسويق عبر الواب

إدارة النشاط التسويقي عبر الواب ويعرفها Ph.Kotler "تتضمن تخطيط، تسعير، الترويج،أنها والتوزيع لفكرة، لمنتج أو خدمة بقصد التحويل بتبادل مرض للمؤسسة كما للأفراد أيضا "[1] وقد أخذت بريد الجزائر الأمر بعين الاعتبار حيث يمكن لزبائنها زيارة موقع المؤسسة على الانترنيت عن طريق العنوان التالي www.algerieposte.dz . :وتجدر الاشارة أن هذا العنوان تغير عدة مرات ومن بينها www.poste.dz www.algerielecom.dz حيث يعتبر هذا الموقع واجهة وإشهار للمؤسسة، حيث يقوم بالتعريف بالمؤسسة، ومختلف الخدمات التي تقدمها والتي يحظى بها زبون بريد الجزائر.

يمكن الموقع الزبون من الحصول على كشف العمليات التي أجريت على حسابه طيلة 27 شهر، ناهيك عن تلك الخدمات التي يقدمها الموقع والتي تتماثل مع خدمة الموزع الصوتي في طبيعة الخدمة المقدمة، إلا أنها تتفوق عنها بكونها تتم عن طريق الصورة ، والزبون له الوقت الكافي للتصفح وطلب الخدمة دونما ضغط كما في الموزع الصوتي، فبالإضافة إلى طلب دفاتر الصكوك البريدية، والاطلاع على تسعيرة الخدمات، إلى غير ذلك فهناك خدمة الاستعلام عن الرصيد عن طريق الانترنيت وذلك باستخدام الرقم السري الذي يتحصل عليه الزبون عن طريق البريد الدعائي أو الموزع الصوتي، مما يوفر عنصري الثقة والأمان، لكن لابد من الإشارة إلى النقص الفادح في هذه الخدمة، فغالبا ما يجد الزبون نفسه أمام مشكلة عدم إجراء التعديل في الوقت المناسب من طرف القسم المكلف بذلك، حيث أن الزبون قد يجري سحبا من رصيده اليوم ثم بعد بضعة أيام يزور موقع المؤسسة على الويب للإطلاع على رصيده فيصطدم بمشكلة عدم تسجيل الحاسوب لهذه العملية، حيث أن عملية التعديل لا تتم بشكل آني أو على الأقل بشكل يومي، بل قد تمر عليها أسابيع دونما تسجيلها وإدخالها ضمن الموقع، الأمر الذي قد يثير استياء الزبائن، ويعطي انطباعا بعدم كفاءة الفريق الذي يسهر على العملية، هذا إن لم يصل هذا الزبون إلى قناعة عدم كفاءة المؤسسة لتبني تقنية راقية كهذه أهم سيماتها التفاعل في الوقت الحقيقي.

إضافة إلى ذلك التماطل في الاستجابة لطلبات دفاتر الصكوك البريدية هذا إن لم يتم تجاهلها أصلا.

[1] ph.Kotler et Dubois,"Marketing management", public -union, 9ème édition, Paris, 1997, p44

كما يجب التنويه بأن عملية الاتصال بالانترنيت ليست في متناول الجميع بالنظر إلى قلة الكثافة فيما يتعلق بامتلاك أجهزة الحاسوب، وبنسبة أقل الأجهزة الموصولة بشبكة الانترنيت، لهذا سعت بريد الجزائر إلى وضع تحت تصرف زبائنها" نقاط تعدد الميلتيميديا "حيث أنها بمثابة أجهزة حاسوب مرتبطة بشبكة الانترنيت والذي انطلاقا منه يمكن الدخول إلى موقع بريد الجزائر وبالتالي الاستفادة من خدماته.

المبحث الثاني : أدوات الصرف الالكترونية لبريد الجزائر

المطلب الاول : وسائل الدفع الالكترونية لبريد الجزائر

تماشيا مع التطور المحيط بمؤسسة بريد الجزائر ، إتجهت هذه الأخيرة إلى عصرنة خدمات و إنشاء خدمات جديدة متعددة ، وقد إستغلت مؤسسة بريد الجزائر في ذلك بشكل بارز الوسائل التكنولوجية لتحديث خدماتها .

ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المالية هو تحديث أنظمة الدفع و السحب و التحويلات المالية ...إلخ وجعلها إلكترونية ، حتى يسهل إعتماد المعاملات الإلكترونية في بريد الجزائر .

الفرع الاول : الشباك الالكتروني

ويقوم بتوفير خدمات للزبائن والمتعاملين، وهي كل الاجهزة الالكترونية التي تسمح بعملية سحب الاوراق النقدية آليا.[1]

الفرع الثاني : بطاقة السحب الالكترونية

تمثل بطاقة السحب الالكترونية بطاقة يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر ، والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي أو موزع أتوماتيكي ، عبر القطر الجزائري، ويقوم باستخدام بطاقة السحب الالكترونية التي يتنصف : بالسرعة، التوفر الأمن.

ووفقا لخدمات بطاقة السحب المغناطيسية، وتوفر الشبابيك الالكترونية خارج مؤسسات البريد تم تحقيق العديد من التسهيلات للمواطنين، حيث لم تعد هناك حاجة للوقوف في طابور الانتظار لسحب الأموال، إضافة إلى ما نتيجه هذه التقنية – البطاقة المغناطيسية – من امتياز الاستعمال الفوري و ربح الوقت .

[1] عشور عبد الكريم، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الوالايات المتحدة الألامريكية والجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري، قسنطينة 2010 ،ص139.

و من خلال بطاقة السحب الالكتروني يمكن تحقيق الأمن والأمان، حيث يتم تأمين العمليات التي تحري بواسطة البطاقة المغناطيسية ، إذ عن طريق الرمز السري يتحقق أمن المعاملات ، وتتم حماية مصالح المتعاملين ، لأن امتلاك كل فرد رمز سري خاص ببطاقته المغناطيسية يمنع اطلاع أي طرف آخر على حسابه البريدي، وهو ما يحدد مسؤولية كل حامل للبطاقة مسؤولية فردية.

كما تحدد شروط بعض الإجراءات الخاصة بالمستعملين للبطاقة ، والتي من بينها تنظيم الإجراءات الخاصة بحالة السرقة أو الضياع ، حيث يجب على كل من يحوز على البطاقة المغناطيسية التبليغ الفوري عن طريق الرقم 15.30 في حالة الضياع ، وهذا تهدف الحصول على بطاقة جديدة[1].

فإذا كانت الطريقة التقليدية في سحب الأموال تتطلب من الأفراد الدخول إلى مراكز البريد، والتقرب من الشبابيك بهدف سحب النقود بواسطة الصكوك الورقية لم تعد هناك حاجة للدخول إلى هذه المكاتب، وانتظار ها أوقات الدوام ، لأن تقنية البطاقة المغناطيسية أصبحت تتيح عمليات السحب في كل وقت، دون الحاجة إلى الطابور ، واستعمال الصك.

واعتمادا على بطاقة السحب المغناطيسية والموزعات الآلية للنقود توفر مؤسسة بريد الجزائر بعض الخدمات الالكترونية والتي تتمثل في [2]:

- **خدمات السحب :**

إذ توفر الموزعات الآلية المتواجدة خارج مؤسسات البريد فرصة سحب الأموال للمواطنين، والتي دعمت العمليات التقليدية.

- **خدمات الاطلاع على الرصيد :**

إذ عن طريق إدخال بطاقة السحب البريدية، مع تشكيل الرقم السري الخاص بكل مستعمل يحصل الزبون على كشف رصيده، وله إمكانية الاحتفاظ بتذكرة خاصة بكشف الرصيد.

- **خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية :**

التي تقدم لكل صاحب حساب بريدي جاري حيث تمنحه طلب نماذج بعد ملأ الاستمارة الالكترونية التي يتم استظهارها على الموزع الآلي للنقود الورقية .

[1] عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 141.

[2] متاح على www.tweet-dz.com ، تاريخ التصفح :2024/01/03، الساعة 18:00.

ووعيا منها بضرورة عصرنة القطاع وتقديم خدمات أرقى للزبون، أطلقت مؤسسة بريد الجزائر في ديسمبر 2016 "البطاقة الذهبية"، التي حلت محل البطاقة المغناطيسية والتي تمكن صاحبها من إجراء مختلف عمليات التحب والدفع، مثل سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي المتواجدة في مراكز بريد الجزائر أو باقي البنوك الأخرى .تسديد لمن المشتريات عند التجار الذين يدعمون هذه البطاقة، دفع فواتير الماء والكهرباء من خلال مكتب البريد الافتراضي عبر الأنترنت الذي أطلقته المؤسسة، إضافة إلى استعمال البطاقة في الشراء عبر الأنترنيت من خلال المواقع التي تدعم الدفع عن بطاقات CIB مثل متعاملي الهاتف النقال ومؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية، ويتم الحصول على هذه البطاقة من خلال اتباع خطوات بسيطة عبر موقع الأنترنيت .

- **خدمات عبر شبكة الأنترنيت** : إذ تشمل هذه الخدمات ما يلي :

- **خدمات الاطلاع على الرصيد :**

إذا توفر شبكة الانترنت خدمات الكترونية لكل الأفراد، والمتعاملين لدى مؤسسة بريد الجزائر، والذين يملكون حساب بريدي حاري، إذ لهم إمكانية الاطلاع على رصيد حسابهم البريدي، إذ يلزم كل متعامل ضمن هذا الشكل من الخدمات أن يمتلك رقم سري يقوم تشكيله انطلاقا من رقم حسابه البريدي.

- **خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية :**

عن طريق ملأ المعلومات الخاصة بكل متعامل بشكل الكتروني على شكل استمارة الكترونية.

- **خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية :**

من خلال طلب مراجعة لكل عمليات السحب والدفع الإلكتروني التي حرث على مستوى حساب بريدي جاري معين وبالرغم من إيجابيات خدمات بريد الجزائر من خلال شبكة الأنترنيت، إلا أنه يمكن التنبه إلى بعض المخاطر والمهددات التي تعوق نجاح هذه الخدمة العامة ، والمتسئلة في إمكانية التحسن، والاطلاع على أسرار المتعاملين فمن خلال تشكيل رقم الحساب البريدي الجاري لأي فرد أو مؤسسة أو هيئة استخراج الرقم السري من خلال رقم الحساب البريدي تتاح إمكانية الاطلاع على رصيد الآخرين، مما يؤدي إلى غياب الأمان في التعامل على شبكة الأنترنيت لدى زبائن مؤسسة بريد الجزائر .

- **خدمات عبر الهاتف النقال [1]:**

أطلقت بريد الجزائر بالاشتراك مع متعامل الهاتف النقال موبيليس، خدمة جديدة و هي خدمة SMS أو الرسائل القصيرة التي تسمح بتتبع جميع العمليات التي تتم في حساب بريدي جاري و ذلك عن طريق ارسال رسائل نصية قصيرة أنية إلى صاحب الحساب، و بهذه الخاصية يمكن لصاحب الحساب مثل الموظفين وذوي الرواتب الشهرية من معرفة رصيدهم لخطة دخول الراتب عن طريق رسالة قصيرة تصلهم عن الهاتف النقال .

كل ذلك يترجم أن مؤسسة بريد الجزائر كأحد مؤسسات الخدمة العامة تعرف تطورا ملحوظا في برنامج تطوير الخدمات بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهي من بين أكثر المؤسسات في الجزائر التي عرفت نموا متزايدا في إطار التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المطلب الثاني : وسائط الدفع الالكترونية لبريد الجزائر

إن التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرض على المصارف الجزائرية، أن تساير هذه التطورات التقدم خدمات مصرفية تتفق مع رغبات العملاء في الوقت والمكان المناسبين، وبما أن المفتاح للتحديث الخدمة يتطلق بتطوير نظام الدفع فقد بدأت الجزائر بتنفيذ مشاريع مصرفية من شأنها أن تحدث أنظمة الدفع ووسائطه التي من خلالها تستفيد من خدمات الصيرفة.

الفرع الاول : أجهزة الصراف الآلي

أن من بين التقنيات الحديثة التي وفرتها المصارف الجزائرية لدعم توجهها نحو الصيرفة الإلكترونية هي الموزعات آلية للنقود DAB ونهائيات الدفع الإلكتروني .TPE[2] فالموزعات الآلية للنقود هي عبارة عن أجهزة والات أوتوماتيكية تستخدم للسحب عن طريق البطاقات الإلكترونية تثبت خارج المصرف الذي يمولها بالعملة الوطنية، أما مسؤولية صيانة هذه الأجهزة وتسييرها فتكتل بها SATIM[3] بدأ إدخال السحب الآلي للنقود بالجزائر سنة 1997 إلا أن عندها كان يعتبر ضعيفا مقارنة ببعض الدول المجاورة، مما دفع

---

[1] متاح على www. ecoledz. net.، بتاريخ 01/04/ 2024،الساعة 18:30.

[2] مطاي عبد القادر ، بن شنينة كريمة ، صلاح محمد ، وسائل الدفع الالكترونية و دورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، مخبر الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، تسمسيلت ، الجزائر ، المجلد 02 ، العدد 02 لجوان 2020 ، ص 40.

[3] عيادة عبير بلعبيدي ،واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر و أثره على المنظومة المصرفية الجزائرية ، مجلة الاقتصادية المالية البنكية و ادارة الاعمال ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،الجزائر ، المجلد 01، العدد01، جان 2012،ص 317.

الجزائر إلى تخصيص أكثر من 63 مليون أورو لتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، ولقد أبرمت اتفاقية مساعدة الفنية بقيمة 402 325 أورو بين SATIM والشركة الفرنسية Ingenico Data System لتركيب عدد كبير من الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق ونهائي نقطة البيع الإلكتروني لدى التجار[1].

الفرع الثاني : البنوك الإلكترونية

تمتلك معظم البنوك الجزائرية مواقع على شبكة الانترنيت في النسبة الموقع بنك الجزائر تظهر فيه مجموعة من البيانات والمعطيات عن السياسة النقدية والمالية وإحصائيات مختلفة، كما يقدم خدمات معلوماتية الكترونية ويشرف على عمليات المقاصة الإلكترونية ، وقد تم في هذا السياق استحداث شركة ساتيم للإشراف والتنسيق بين البنوك في إطار مشروع عصرنة نظام الدفع الإجمالي كما هو الشأن لدى مواقع البنوك المركزية في العالم والتي يشرف بعضها على أنظمة الدفع الإلكترونية لبنوك تلك الدول انطلاقا من موقعه الإلكتروني ، أما بالنسبة للبنوك التجارية فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ، بالإضافة إلى بعض الخدمات كخدمة الاطلاع على الرصيد بالنسبة للزبائن المشتركين في النظام وبعض العمليات الأخرى والتي من بينها تسديد فواتير الكهرباء ، فواتير الماء ، استمارات من طلبات الفروض وغيرها من الخدمات المالية الإلكترونية كالسحب والدفع عن بعد[2].

الفرع الثالث : الهاتف المصرفي

شددت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للانتقال مباشرة نحو خدمات الدفع بالنقال مؤكدة على ضرورة وضع أدوات من أجل حماية البيانات الشخصية للمستهلكين وقانون للتجارة الإلكترونية، ما سيسمح للمواطنين من الاستفادة بصفة كلية وبكل أمان من التكنولوجيات الحديثة للمعاملات التجارية، وأشارت مؤسسة حبري إلى أنها وقعت سنة 2016 اتفاقا مع بنك الفلاحة والتنمية الريعية، بشأن الدفع عبر الانترنت للمنتجات وخدمات الهاتف المحمول مما يتيح للمشتركين في شبكة جازي الحاملين لبطاقة بنكية تابعة للشبكة. الوطنية الخدمات المصرفية الإلكترونية بين البنوك بشراء رصيد أو دفع فواتيرهم على

[1] زبير عياش ، سمية عبابسة ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة الاخوة منتوري،جامعة قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 27 ، العدد46، ديسمبر 2016، ص 348.

[2] جهيدة العياطي ،محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية –تحليل احصائي حديث لواع و افاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر،مجلة البحوث فيالعلوم المالية و المحاسبة، المجلد02، العدد03، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة، الجزائر، جانفي 2017، ص10.

الموقع الالكتروني الجازي عبر واجهات الدفع الإلكتروني Flexy و"web-facture ، في الجزائر لا يزال الدفع عن طريق الهاتف المحمول في بداياته ، حيث بدأ العمل المصرفي الالكتروني من خلال بعض التطبيقات التي تمكن من تحصيل الخدمات المصرفية الإلكترونية، أمسينا ذلك فقط لدى بعض المصارف على غرار البنك الوطني الجزائري ، من خلال تطبيق BN@TIC والبنك الخارجي الجزائري بفضل تطبيق BEA-MOBILE ، والفرض الشعبي الجزائري بفضل تطبيق MOBILE CPA ، ولدى مؤسسة بريد الجزائر، من خلال تطبيقBaridiMob[1] .

المطلب الثالث : أنظمة الدفع و التسوية وعوائقه في بريد الجزائر

تعرف نظم المدفوعات والتسوية بأنها الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل تكلفة ممكنة .ويعتبر النظام المالي، البنوك، والوسطاء والأسواق المالية غير المصرفية بصفة عامة ونظام المدفوعات بصفة خاصة بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث، حيث أن كل المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة والصيرفة الإلكترونية يصعب دفعها نقدا.

الفرع الأول : أنظمة الدفع والتبادل الالكتروني

ينتج نظام الدفع عن مميزات ثقافية وتاريخية واقتصادية لأي بلد، وكذا التطورات التكنولوجية وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فان هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال الدفع في بلدما.

1. نظام سويفت SWIFT

جاءت فكرة نظام السويفت لتقديم خدمة يعتمد عليها في مجال تبادل المعلومات بطريقة سريعة وآلية وبأمان بين المؤسسات المالية ، وقد نشأت هذه الشبكة في عام 1973 في بلجيكا بواسطة مجموعة من المصرفيين الأوروبيين ، وتم توسيع أعضائها سريعا ليشارك في عضويتها والاستفادة منها آلاف المصارف والمنظمات المالية في أغلب دول العالم ، وهي مؤسسة لا تهدف إلى الربح ، وتقوم بتقديم خدمات تبادل الرسائل بين الأعضاء على مدار 24 ساعة وطوال أيام السنة ، وقد استخدمت شبكة السويفت رمزا خاصا ثابتا لكل عضو في عملية تبادل الرسائل ، ويسمى رمز عميل السويفت ، وذلك

[1] نواري لعلاوي، عبد القادر خليل ، مساهمة تحويل الاموال عن طريق الهاتف المحمول في ارساء الشمول المالي تجربة كينيا ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر ،مجلة أبعاد اقتصادية ،جامعة أمحمد بوقرة،بومرداس ، الجزائر ،المجلد11،العدد02 ، ديسمبر 2021، ص 820.

نتيجة لاختلاف أسماء المؤسسات المالية مما يؤدي إلى صعوبة كتابة أسمائها في كل مرة يتم فيها إرسال رسالة لها، ويتم توزيع هذه الرموز على الأعضاء عبر كتيب يوزع دوريا ويحتوي على قوائم محدثة برموز وعناوين ومعلومات عن جميع الأعضاء يسمى كتيب مستخدم السويفت[1] .

2. نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDI

أن تقنية التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق تعرف اختصارا بنظام EDI إنما هي تبادل لحركات الأعمال من حاسب إلى حاسب بين الشركاء التجاريين، باستخدام رسائل ذات أشكال ديناميكية سريعة التفاعل ولحظية لاتخاذ القرار .وبالتالي هو أسلوب لإرسال البيانات إلكترونياً بين الحاسبات بطريقة يمكن بها للحاسبات تفسير ومعالجة البيانات بدون تدخل بشري ، وتستعملها معظم الشركات الكبرى التي تعمل في مجالات مختلفة، لعقد الصفقات المالية، إنجا ز الأعمال الإدارية فيما بينها، أو بينها وبين فروعها غالبا ما يتم التبادل الالكتروني للبيانات بطريقتين :[2][3]

- **استخدام شبكات القيمة المضافة**

يسمح هذا النوع من الشبكات بتجميع وتنسيق وتوزيع البيانات وتمريرها من خلال شبكة الا نترنيت، على أن يتم إرسال البيانات الكترونيا من خلال وسيط الكتروني يقدم خدمة الاتصال بين طرفي التعاقد، من خلال بريد الكتروني على حاسوب الوسيط الالكتروني الذي يمتلك شبكة القيمة المضافة ويتيح كذلك التأكد من صحة المعلومات والبيانات المدخلة والمخزنة.

- **استخدام الشبكات الخاصة**

تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة فيكونها تربط ب ين الأنظمة أو الحواسيب بدون وسيط على الا نترنيت اعتمادا على برتوكولات مؤمنة، حيث يتفق أطراف التعاقد على إنشاء شبكات خاصة بهم وصياغة البيانات التي تستخدم في التبادل بينهما ، ويسمح هذا النوع من الشبكات بالسيطرة الكاملة على النظام وتوفير الخصوصية والسرية والموثوقية.

---

[1] أمينة عدنان، التطوير التكنولوجي في المصارف–دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية، مجلة المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي تيبازة، الجزائر، العدد 05 ، ديسمبر 2017 ، ص 73 .

[2] خلدون كراز ، تقنية التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق وتطبيقاتها في قطاعات النقل، مجلة سلسلة الدراسات الفنية، وزارة النقل، دمشق، سوريا، العدد 10 ، ماي 2010 ، ص06 .

[3] أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريع ة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، المجلد 06، العدد 02 ،30 سبتمبر 2022 ، ص74 .

3. نظام التحويل المالي الالكتروني EFT

هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدنية إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، وهذه العملية تتم عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق، ونظرا لسرعة العمليات التجارية الإلكترونية ظهر الاحتياج إلى نظام يتيح لهم القيام بكافة العمليات المصرفية التي يحتاجونها بسرعة شديدة توافق، وسرعة التجارة الإلكترونية ، وعليه كان نظام EFT من أهم النظم التي انتشرت وزاد الاعتماد عليها نظرا لأنهاتتم بسرعة شديدة [1] بالإضافة إلى الفوائد التالي :

- **تنظيم الدفعات:**

يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية وتنظيم عملية الدفع دون أي ريبة في إمكانية السداد في الوقت.

- **تيسير العمل:**

ألغت التحويلات المالية الإلكترونية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.

- **السلامة والأمن :**

ألغت التحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية ، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة

- **تحسين التدفق النقدي :**

رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.

4. نظام عرض الفواتير والتسديد الإ لكتروني EBPP

تعتبر نظم عرض ودفع الفواتير الإلكترونية من أحدث الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدماً ايجابياً في حقل مدفوعات التجزئة والمستفيدين منها بكافة فئاتهم من عملاء ومؤسسات مالية وخدمية وبنوك ولا يزال معظم المستفيدين من خدمات المؤسسات الخدمية في وقتنا الحاضر يستلمون فواتيرهم عبر البريد العادي أو مباشرة من الشركات والمؤسسات المزودة بالخدمة، ولكن التقنية الحديثة أتاحت الآن إمكانيات عدة في

[1] بركان أمينة ، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي– حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا ه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2014 / 2013 ، ص 330 .

هذا الحقل حيث يمكن اليوم استلام ودفع الفواتير الكترونياً وتطويع تقنيات الانترنت والهاتف الجوال لتنفيذ ذلك وفي أي مكان في العالم.

ظهرت في السنوات الأخيرة نظم المدفوعات الإلكترونية EBPP والذي يحمل مفهوما جديدا يتيح عدة وسائل للدفع ويسهل عملية الفوترة والتحصيل ويسمح نظام EBPP للمفوتر بتقديم الفاتورة بصورة الكترونية عوضاً عن الفواتير الورقية التقليدية أو بالطريقتين سويا ، ويمكن للعميل استخدام النظام ذاته لدفع الفاتورة الكترونيا، ومن السمات الهامة لنظم EBPP القدرة على ربط عمليات التفويض والمقاصة والتسويات الكترونيا، ويشترك في عملية دفع الفواتير خمسة أطراف وهم المستهلك ومؤسسته المالية والمفوتر ومؤسسته المالية وشبكة المدفوعات ولا يستخدم نظام عرض ودفع الفواتير الالكتروني البريد لتوصيل الفواتير للمستهلكين وإنما يستخدم شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) كبنية تحتية تمكن إتمام العمليات وذلك لتميزها بالسرعة وقلة التكلفه[1].

يوفر نظام EBPP مزايا أخرى يمكن إدراكها من خلال ما توفره من ميزات سواء للبنوك أو للزبائن أو للمفوترون أنفسهم فهي تتيح لقطاع البنوك تطوير الخدمات التي تقدمها للزبائن من خلال طرح منتجات جديدة ذات قيمة مضافة كما أنها تتيح إمكانية التعامل مع عدد من المفوترو ن إلى جانب هذا فهي توفر إمكانية تخفيض التكاليف نظرا لما توفره من تقليص في حجم العمليات على مستوى الفروع[2].

الفرع الثاني : أنظمة التسوية الإلكترونية

تعتبر نظم التسوية الإلكترونية أحسن الطرق الجديدة لتسريع المعاملا ت ونقل الأموال بين البنك والمتعاملين وبأقل التكاليف حيث تعتبر هذه النظم بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث.

1.نظام المقاصة الإلكترونية

يمكن تعريفها على أنها عبارة عن شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام التح ويلات المالية ، وتتميز هذه الخدمة عن النظام الورقي القديم بأنها أسرع وأقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها خدمة تحصيل الأقساط،

[1] اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا، إصدارات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، بدون عدد، 21 ديسمبر 2009 ، ص9 .

[2] حاجي العلجة، أثر ومتطلبات التجا رة الإلكترونية لنقل الاقتصاد الوطني إلى وا حة المعلوماتية الحديثة، مجلة الاقتصاد الجديد ،جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، العد د 00 ، ديسمبر 2009 ، ص101 .

ويتم وضع النصوص التشريعية والتنظيمية من طرف البنك المركزي الذي هو بنك البنوك وتتم في هذه المقاصة كل العمليات مثل التحويلا ت، تحصيل الشيكا ت، أو العمليات التي تتم بواسطة البطاقات.

فنظام المقاصة عبارة عن نظام سلكي الكتروني يقوم بالتحويل السريع والمؤمن لأموال العملاء والتدقيق المباشر فيها؛ وحتى يتم استلام الإيداعات المباشرة في غرفة المقاصة يج ب أن تكون المؤسسة البنكية أو المالية عضو فيها ومتصلة عن طريق نظام الإعلام الآلي بغرفة المقاصة وليست هذه الأخيرة التي تقوم بالوصول إلى سجلات العملاء بصفة مباشرة عن طريق نظام غرف المقاصة الآلية.[1]

2. نظام التسوية الفورية الإجمالية RTGS

يعد نظام التسوية الإجمالية الفورية للمعاملا ت الصورة الوحيدة الأكثر وضوحا للتسوية الإجمالية الفورية التي تمد بتسوية آنية وبشكل نهائي بمجرد وصول أمر الدفع شرط أن تكون الأموال المتاحة كافية في حساب بنك الإرسال.

وتشير كلمة التسوية في آلية عمل هذا النظام إلى التحويل الفعلي للأموال من بنك الإرسال إلى بنك الاستلام وبشكل نهائي يعني أن تكون حتمية وعدم قابلية التسوية للإلغاء وبمعني أوضح أن التسوية هنا في هذا النظام تكون غير مشروطة وحتمية ، وفي نظام RTGS فإن الوقت الحقيقي تعني أن أوامر الدفع تكون منفذة وبشكل متواصل ومستمر في الحال عند دخولها النظام بينما التسوية الإجمالية تعني أن المبلغ الإجمالي لكل أمر دفع من الأموال يكون قد تم تحويله.

تشير الخبرة العملية إلى أن غياب التسوية الفورية للمعاملات وطول فترة التسوية يزيد من احتمالية عدم إتمام عملية التسوية بسبب إفلاس أحد أطراف التعامل أثناء العملية وقبل انجازها بشكل نهائي كما أن تأخر ومن ثم تراكم المعاملات عند أحد الأطرا ف من شأنه أن يؤثر على سرعة أداء النظام المالي كما يزيد من احتمالية تعرض الاقتصاد القومي كله لمخاطر أكبر في حالة إفلاس أحد المؤسسات المالية التي تراكمت لديها المعاملات[2].

[1] محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجا رة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجازئر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01 ، العدد 02 ، جانفي 2010 ، ص 264.

[2] اياد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ونظم التسوية المحاسبة عنها، رسالة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل ،جامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين ،2009، ص 48.

3.نظام التسوية الدورية متعددة الأطراف NS

يوجد المقابل من نظام التسوية الإجمالية الفورية نظام التسوية الدورية، وفيه لا تحدث التسوية فورا عند إرسال أوامر الدفع للنظام ، ولكن بشكل نمطي عند استلام النظام لأمر الدفع يقوم فورا بإخبار المستلم في حالة ما إذا كان أمر الدفع وفقًا للمعايير التي يضعها النظام ولكن التسوية الفعلية لا تنف ذ، وبعد الوقت المستقطع لإرسال رسائل الدفع، يقوم النظام بتقدير المدفوعات الصافية، أو التزامات التسوية لكل شريك وإبلاغ كل شريك بالتزاماته، بعد ذلك تتم عملية تحويل الأموال وإنجاز التسويات ولكن في نهاية العمل.

وفي حالة نظام التسوية NS لا يحتاج النظام إلى وكلاء حيث ينقسم النظام وظيفيا إلى جزأين :

- **غرفة المقاصة :**

حيث تسجل كل أوامر الدفع، والتأكد ما إذا كانت تستوفي القواعد والشروط الخاصة بالنظام، وبعد ذلك يتم التنازل عنها للشركاء المستلمين وفي نهاية اليوم تقوم غرفة المقاصة بتقدير التزامات التسوية الصافية لكل عضو، وتخبر الأعضاء به.

- **وكالة التسوية :**

وهي التي تقوم بعد ذلك بتحويل لاموال فعليا و بذذلك يتضح أن وظيفة غرفة المقاصة يمكن أن تكون مؤداة بواسطة أي مؤسسة مصرفية ، خاصة ، أو حكومية على جانب الاخر تمثل وكالة التسوية بنك البنوك.[1]

[1] عبد الرحيم الشحات البحطيطي ،المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية، مجلة الجامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الادارة ، جامعة املك عبد العزيز مركز النر العلمي ، جدة ، السعودية ، المجلد31، العدد02، 2007 ، ص 57.

الفرع الثالث : عوائق الخدمات المالية الإلكترونية في بريد الجزائر

على الرغم من نجاح الخدمات المالية الإلكترونية في قطاع البريد إلا انها تواجه بعض المشاكل التي نذكر منها :

- محدودية إنتشار إستخدامات الإنترنت في الجزائر إلى نسبة السكان مقارنة بدول العالم .
- إرتفاع تكلفة استخدام الأنترنيت، في ظل غياب المنافسة في قطاع البريد الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه .
- الإنتشار الواسع للأمية في مجال الاعلام الآلي في بلادنا ، فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها وهذا يعتبر عائقا لانتشار التجارة الإلكترونية [1].
- تفضيل المواطن الجزائري التعامل لصك المكتوب ، و إبتعاده عن التعامل الإلكتروني خاصة عندما يتعلق الأمر لنقود دفعا و إستلاما .
- عزوف الزبائن عن طلب بطاقات الدفع الآلي كون العديد من العملاء ضعفاء في التعامل مع لغة التكنولوجيا ، فكيف يمكنهم إستعمال بطاقات الدفع أو السحب الآلي الحديثة و حفاظهم على الرقم السري، و بالتالي إكتفائهم ستخدام الصك البريدي[2].

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي،" وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها في الجزائر–واقع وتحديات" ،مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، قسم العلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015 –2016 ، ص 83.

[2] حليمة خليفي ، "واقع و آفاق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر" ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علو التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، السنة الجامعية 2017 –2018 ، ص 64.

خاتمة الفصل

تشهد الجزائر تطورا سريعا في مجال المعاملات المالية الالكترونية ، ومؤسسة بريد الجزائر تلعب دورا حاسما في تعزيز هذا التحول نحو ستقبل مالي رقمي فبفضل التقدم التكنولوجي وزيادة استخدام الانترنيت ، و الوسائل الالكترونية أصبحت الخدمات مالية الرقمية تلقى قبولا واسعا في البلاد ، يعمل بريد الجزائر على توفير حلول مبتكرة لتحسين و تسهيل عمليات الدفع و التحويل الالكتروني للمواطنين و الشركات ، و يبذل جهودا مستمرة في تطبيق مظاهر الصيرفة الالكترونية ،حيث قام بادخال تغيرات كبيرة في نظام عمله فأصبح يقدم خدمات جديدة و حديثة لم تكن في سابق تنافس هاته الاخيرة في جودتها خدمات قطاع البنكي ، تهدف هذه الجهود الى تلبية تطلعات العملاء ومواكبة التطور التكنولوجي في قطاع الخدمات المالية ، وتتيح مختلف هذه الانظمة للعملاء امكانية الوصول الى حساباتهم المصرفية و اجراء عمليات الدفع و التحويل عبر الانترنيت ، وذلك بواسطة مختلف الوسائل ووسائط المخصصة .

الخاتمـــة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الطبيعة القانونية لمؤسسة بريد الجزائر ، اكتشفنا حقيقة نية الانفتاح وإعطاء حرية التسيير ، والاستقلالية من قبل الدولة لمؤسسة بريد الجزائر، ويكمن الأمر في" خلال المرسوم التنفيذي رقم 43 – 02 ، تضمن إنشاء بريد الجزائر الصادر في 16 يناير" 2002 الذي يقر بمنح الشخصية المعنوية التي لا تحمل ذات الملامح التي تحملها في إطار القانون الخاص وكذا الاستقلالية المالية.

كما تعد مؤسسة بريد الجزائر من بين المؤسسات القليلة على المستوى الوطني التي تمتاز في هيكلتها بشبكات اتصالات واسعة، خاصة وأنها استطاعت أن تحقق مفهوم المؤسسة الشبكة، وتغطي كل التراب الوطني أي 56 ولاية بمختلف دوائرها و بلدياتها.

كما أننا نجد أن مؤسسة بريد الجزائر من ميزاتها تنوع خدماتها المقدمة في السوق الأمر الذي يحضى بعدم التفريط من قبل المواطن الجزائري في التعامل مع هذه الأخيرة ، ومن خلال دراستنا القانونية لمؤسسة بريد الجزائر تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تعد المعرفة وتقنيات المعلومات أساس قيام الإقتصاد الرقمي.
- انتهاج الجزائر السياسة إعادة هيكلة قطاع البريد من خلال استحداث مؤسسة بريد الجزائر .
- تميز مؤسسة بريد الجزائر بكونها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي .
- تتميز مؤسسة بريد الجزائر بتنوع خدماتها المقدمة في السوق.
- تنازل الدولة عن سلطاتها في تسيير البريد المؤسسة بريد الجزائر، لم يكن بصفة مطلقة وهذا راجع لكون قطاع البريد قطاع خدماتي أكثر منه قطاع إستهلاكي .
- بالرغم من تنوع السلطات المسندة المؤسسة بريد الجزائر إلا أنها تبقى محدودة وغير مطلقة، حيث أن الدولة مازالت تؤكد على دورها سواء في تسيير القطاع من خلال التدخل في تحديد نوعية الخدمة المقدمة للجمهور.
- الدفع الالكتروني هي استعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الإلكترونية.
- الدفع الالكتروني فوائد عديدة قدمتها للاقتصاد من سرعة و أمان و تطور.
- يمثل استعمال تكنولوجيا المعلومات مرحلة مهمة وحاسمة نحو الانتقال للخدمات الالكترونية.

- وسائل الدفع الالكتروني استلزم استعمال الإنترنت.

إلا أننا نلتمس بعض التوصيات و منه تقودنا الضرورة للخروج بحوصلة من التوصيات أهمها:

- زيادة سرعة تدفق الانترنت وتخفيض سعر الاشتراك مما يؤدي الى زيادة المستخدمين وبالتالي الاستفادة من ما يوفره بريد الجزائر من خدمات على شبكة الانترنت.
- الاسراع في اصدار النصوص القانونية التطبيقية للقانون 18-04 المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الإلكترونية.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم وتضمن عمليات الصيرفة الإلكترونية.
- تطوير البريد من اجل تلبية الاحتياجات الجديدة التي تنشأ عن تطورات تقنية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1) الكتب

1. نادية العارف ، الإدارة الاستراتيجية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2000.
2. محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العلوم ، عنابة ، 2004.
3. سليمان محمد الطماوي ،" مبادئ القانون الإداري ، الكتاب الثاني ، نظرية المرفق العام وعمال الإدارة العامة ، دار الفكر العربي ، 1989.
4. سماح شعبور ، مصباح مرابطي ،"وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها في الجزائر–واقع وتحديات ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
5. حليمة خليفي ، واقع و آفاق وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علو التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2018.

2) المذكرات و الرسائل

1. خديجة سرير الحرتسي ، دور سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية كألية لتكريس الدولة الضابطة في الجزائر ، اطروحة دكتورة في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، 2018.
2. عبد الغني بولكر، تفويض المرفق العام في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قانون الاعمال ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، 2009–2010.
3. عبد النور رحيم ، النظام القانوني لمؤسسة بريد الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01 ، 2015–2016.
4. عبد النور رحيم ، النظام القانوني لمؤسسة بريد الجزائر ، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون الاعمال ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01 ،2015–2016.
5. خديجة سرير الحرتسي ، دور سلطة الضبط للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية كألية لتكريس الدولة الضابطة في الجزائر ، اطروحة دكتورة في القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر،2018.
6. خواني ليلى ، اشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية و الاسلكية في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2000.

7. نشادي عائشة ، اعادة هيكلة قطاع البريد و المواصلات السلكية ولا سلكية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع ادارة مالية ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق ، 2004-2005.
8. عراسة ملاك، النظام القانوني لتسيير المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص –دراسة مقارنة ، اطروحة دكتورة في القانون العام ، تخصص ادارة ومالية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة لونيس علي ، البليدة 2،2020-2021.
9. اياد زكي محمد أبو رحمة، أساليب تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية ونظم التسوية المحاسبة عنها، رسالة لنيل درجة ماجستير في المحاسبة و التمويل ،جامعة الاسلامية، غزة ، فلسطين ،2009.
10. بركان أمينة ، الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوره في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر، 2014.
11. عشور عبد الكريم ، دور الادارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة 2010.

3) المواقع

1. تاريخ التصفح : 03 /2024/01 ، الساعة 18:00، www.tweet-dz.com متاح على www.ecoledz.net، بتاريخ 04/01/ 2024، الساعة 18:30.

4) الملتقيات و مؤتمرات

1. شيخ عبد الصديق، ملتقى وطني حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، جامعة المدية ، يوم 20 ماي 2013.

5) المجلات

1. زويمية رشيد ، النظام القانوني للمؤسسة العمومية ذات طابع الصناعي و التجاري ، مجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، المجلد 13، عدد 2، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر ، 2022.
2. عبد الرحيم الشحات البحطيطي ، المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الالكترونية كأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية ، مجلة الجامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد و الادارة ، جامعة املك عبد العزيز مركز النر العلمي ، جدة ، السعودية ، المجلد31، العدد02، 2007.

3. محرز نور الدين، صيد مريم، نظام الدفع الالكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 01 ، العدد 02 ، جانفي 2010.
4. اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية، نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير إلكترونيا، إصدارات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ب ع، 21 ديسمبر 2009.
5. حاجي العلجة، أثر ومتطلبات التجارة الإلكترونية لنقل الاقتصاد الوطني إلى واحة المعلوماتية الحديثة، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر، العدد 01 ، ديسمبر 2009.
6. مطاي عبد القادر ، بن شنينة كريمة ، صلاح محمد ، وسائل الدفع الالكترونية و دورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، مخبر الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، تسمسيلت ، الجزائر ، المجلد 02 ، العدد 02 لجوان 2020.
7. عيادة عبير بلعبيدي ،واقع تحديث أنظمة الدفع في الجزائر و أثره على المنظومة المصرفية الجزائرية ، مجلة الاقتصادية المالية البنكية و ادارة الاعمال ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،الجزائر ، المجلد 01، العدد01، جان 2012.
8. زبير عياش ، سمية عبابسة ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة وتطوير البنوك الجزائرية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة الاخوة منتوري ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 27 ، العدد46، ديسمبر 2016.
9. جهيدة العياطي ، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية –تحليل احصائي حديث لواع و افاق تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد02، العدد03، جامعة محمد بوضياف ،مسيلة، الجزائر، جانفي 2017.
10. نواري لعلاوي، عبد القادر خليل ، مساهمة تحويل الاموال عن طريق الهاتف المحمول في ارساء الشمول المالي تجربة كينيا ومحاولة الاستفادة منها في الجزائر ، مجلة أبعاد اقتصادية ،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، الجزائر، المجلد11 ، العدد02 ، ديسمبر 2021.
11. أمينة عدنان، التطوير التكنولوجي في المصارف–دراسة ميدانية في المصارف الجزائرية، مجلة المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي تيبازة، الجزائر، العدد 05 ، ديسمبر 2017.

12. خلدون كراز ، تقنية التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق وتطبيقاتها في قطاعات النقل، مجلة سلسلة الدراسات الفنية، وزارة النقل، دمشق، سوريا، العدد 10 ، ماي 2010.
13. أسامة غزلاني، ناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 30سبتمبر 2022.

6) النصوص القانونية

- **الجريدة الرسمية**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 02 ، المؤرخة في 09 يناير 2002.

- **القوانين**

1. القانون 03-2000 ، المؤرخ في 5 اغسطس 2000 ، المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية و لا سلكية ، ج ر عدد 48 ، الصادرة في 08 اغسطس 2000.
2. القانون 18-04 المؤرخ في 13 مايو 2018، المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالبريد و اتصالات الالكترونية ، ج ر عدد 27، المؤرخ في 13 مايو 2018.
3. قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي لمؤسسات العمومية الاقتصادية.

- **الأوامر والمراسيم**

1. امر رقم 75-89 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975،يتضمن قانون البريد و المواصلات ، ج ر عدد 29 المؤرخ في 09 افريل 1976.
2. المرسوم التنفيذي رقم 43-02 المؤرخ في 14 يناير 2002، يتضن انشاء بريد الجزائر ، ج ر عدد 04 ، الصادرة ب 16 يناير 2002.

7) المراجع الاجنبية

1. Y f livian effets de automatisation de la production sur les structures de l entreprise r f g 1986.
2. ph.Kotler et Dubois,"Marketing management", public -union, 9ème édition, Paris, 1997.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الموضـــــــوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
الملخـــص	
قائمة المختصرات	
مقدمـــــــة	أ – ب
الفصل الاول : طبيعة هيكلة تنظيم بريد الجزائر	
تمهيد	02
المبحث الاول : الأسس التنظيمية لبريد الجزائر	03
المطلب الأول : التعريف بمؤسسة بريد الجزائر وظروف استحداثها	03
المطلب الثاني : تنظيم مؤسسة بريد الجزائر	08
المطلب الثالث : البنية الهيكلية لبريد الجزائر	11
المبحث الثاني : مؤسسة بريد الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع الصناعي والتجاري	14
المطلب الأول : قانون مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية	14
المطلب الثاني: خضوع مؤسسة بريد الجزائر للقانون الخاص	16
المطلب الثالث : تمتع مؤسسة بريد الجزائر بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني : طبيعة نشاط بريد الجزائر	
تمهيد	24
المبحث الاول : مهام و أنشطة البريد الجزائر	25
المطلب الاول : منتج مؤسسة بريد الجزائر	25
المطلب الثاني : نظام التسعير و التوزيع بريد الجزائر	30
المطلب الثالث: الاتصالات التسويقية لبريد الجزائر	33
المبحث الثاني : أدوات الصرف الالكترونية لبريد الجزائر	35

المطلب الاول : وسائل الدفع الالكترونية لبريد الجزائر	35
المطلب الثاني : وسائط الدفع الالكترونية لبريد الجزائر	38
المطلب الثالث : أنظمة الدفع و التسوية وعوائقه في بريد الجزائر	40
خلاصة الفصل	47
الخاتمة	50-48
قائمة المراجع	55-51
فهرس المحتويات	58-56